وزارة التعـلـيم العـالـي والبـحـث العـلمـي

جـامـعـة الشـاذلـي بـن جـديد ـ الطـارف ـ

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID_EL TARF_

كـلـيـة العـلـوم الإقـتـصـاديـة،التـجاريـة وعـلوم التسـيـيـر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... **السنة الجامعية: 2025/2024**

قسم :العلوم الإقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان:

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

واقع وتحديات

تخصص:إقتصاد نقدي ومالي

.....

من إعداد الطالبتين:

1_ رزقان حنان.

2_ مبرك دلال

تحت إشراف:

د_حليلوصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحليل وظائف مؤسساتها المالية الإسلامية والخدمات التي تقدمها حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، أهميتها، النوافذ والشبابيك، علاقتها بالبنك المركزي وتم الاستشهاد بالتجربة الماليزية كنموذج رائد في الصيرفة الإسلامية وبعد الدراسة والتحليل لمختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها تم الوصول إلى النتائج التالية:

-العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات خاصة خضوعه لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي.

-هناك حاجة الى ادوات مالية اسلامية منوعة ومبتكرة مثل الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الاسلامية لجذب المزيد من الأموال وتنويع الاستثمارات.

-حققت الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم قصر تجربتها والتحديات التي تعيقها نتائج مرضية تتحلى أساسا في تضاعف أرباحها و رفع قيمة رأس مالها.

-نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهونة بتوفير مجموعة من المتطلبات الضرورية على غرارا إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية.

كلمات المفتاحية:

صيرفة إسلامية، خدمات مصرفية إسلامية، تجربة ماليزية، تطور.

RESUME

This study aims to examine the reality of Islamic banking in Algeria by analyzing the functions of its Islamic financial institutions and the services they provide. The study addresses the conceptual framework of Islamic banking, its importance, windows, and its relationship with the central bank. The Malaysian experience was cited as a pioneering model for Islamic banking. After studying and analyzing the various internal and external challenges it faces, the following conclusions were reached:
- Islamic banking in Algeria still faces numerous obstacles, particularly its being subject to the same laws and regulations typically applied to conventional banking.
- There is a need for diverse and innovative Islamic financial instruments, such as Islamic sukuk and Islamic investment funds, to attract more funds and diversify investments.
- Despite its short history and the challenges it faces, Islamic banking in Algeria has achieved satisfactory results, primarily characterized by doubling its profits and increasing the value of its capital.
- The success of Islamic windows in Algerian public banks depends on the provision of a set of necessary requirements, such as the issuance of a law specific to Islamic banking.

eywords:

Islamic baning, Islamic baning services, Malaysian experience, developmen

إهداء

بكل حب وتقدير وإمتنان

إلى من تعجز كلمات الشكر عن وصف فضلك وعطائك

إلى من كنت ولا تزال القدوة والمثل في العزم ز الطموح

والدي العزيز:"رزقان مُحَّد الطاهر"

أهدي إليك ثمرة جهد لطالما تمنيت تحقيقه،أطال الله في عمرك وحفظك

إلى الأمان الذي يلازمني ببركة الدعاء

أمي الغالية"شنوقة حليمة"

أطال الله في عمرك وحفظك

إلى الداعمين المساندين دائما،مصابيح تنير دربي دائما أخوتي:"أحلام"نوال" "إياد" "إلياس ""وليد" "مُحَّد"

إلى من شاركتني هذا العمل صديقتي "دلال" إلى رفيقة تعبي وفرحي وأنيسة دربي.

إلى كافة العائلة والأهل كبير وصغير

إلى كل من ساعدني من قريب أوبعيد بالقليل أوالكثير

الدكتورة:مويسي وسام،السيدة الأخت بوحدادة فريدة، الزميلات:"ندى" "خديجة" "إسراء"" راضية"

إلى كل الأحباب والأصدقاء ومن يشاركني فرحتي،إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الطالبة حنان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

الحمد لله والشكرله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة والصلاة والسلام على أفضل خلق الله نبينا مُحَمَّد ﷺ.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من كانت دوما دعما لي وكان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب" أمي الغالية عائشة" حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى تاج رأسي وقرة عيني ورفيق دربي وتوأم روحي زوجي العزيز" باسم" حفظه الله وسدد خطاه.

إلى إخوتي وسندي في هذه الحياة ، هشام ، وليد ، أنور، وأختي الغالية بسمة أسأل الله أن يرعاهم ويسدد خطاهم.

ولا أنسى أجمل أحفاد للعائلة أحباء قلبي ، آية ، سيرين ، سيليا ، ميلينا، أنس جعلكم الله من المتفوقين والناجحين والبارين والسعداء.

وأشارك فرحتي أيضا مع عائلتي الثانية عائلة زوجي الكرام حفظهم الله : أم زوجي "نادية "وأبوه "بوكحيل "حفظهم الله وأخواته وأولادهم – سامية ، خولة ، إسراء، آلاء ، أيسم ، ساجد، أنس، براء، إسلام، إسحاق،ولا أنسى أيضا أيوتة " آية " التي كانت عونا لي وفقها الله هي أيضا في دراستها، إلى زوجة أخي لمياء وزوج أختي أمين.

إلى صديقتي وأختي التي جمعتني بها الأيام بحلوها ومرها "حنان"

إلى كل من ساعدني عن قريب أوبعيد بالقليل أوالكثير خاصة "مروة"

الطالبة دلال

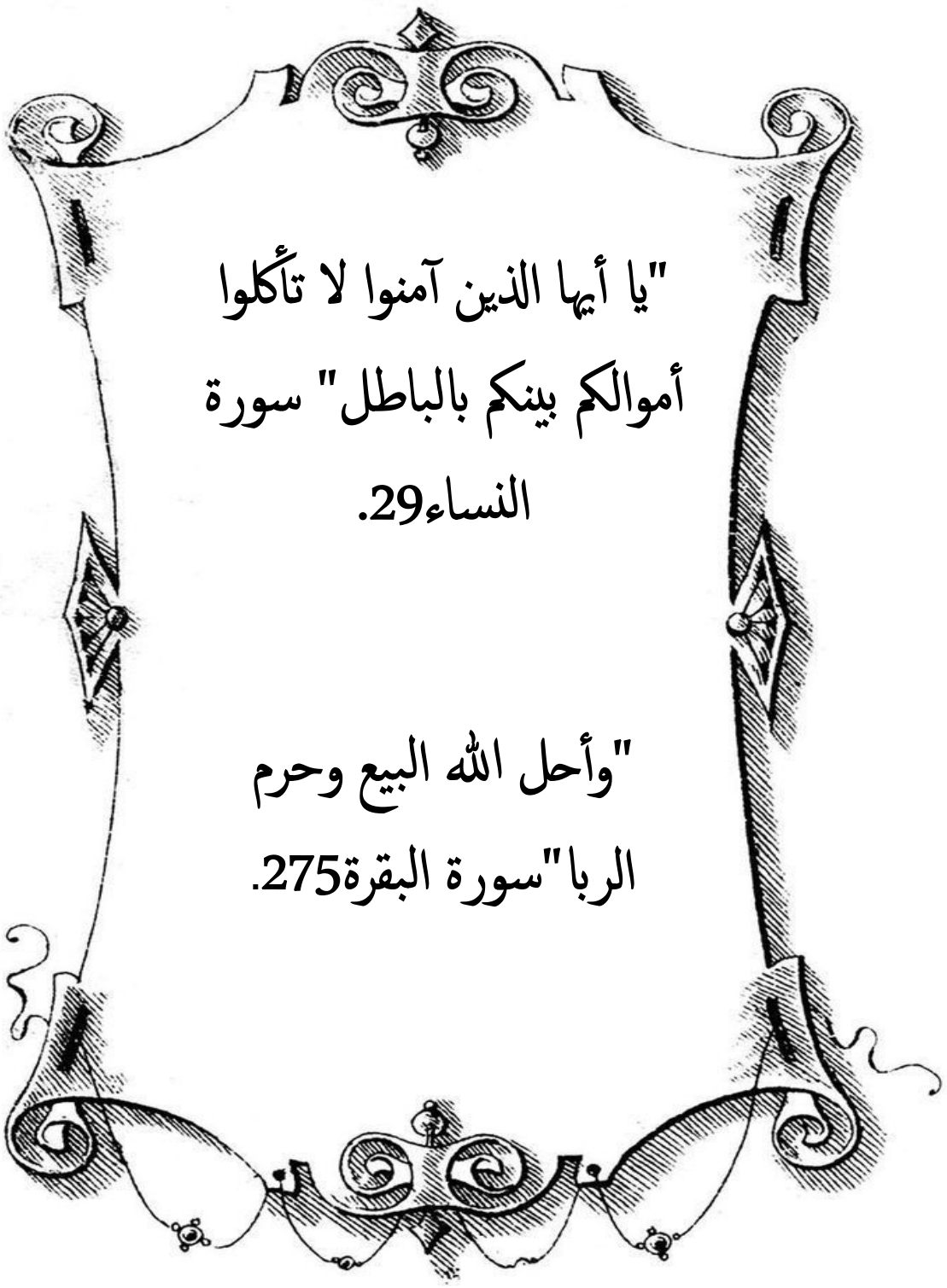

"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل" سورة
النساء29.

"وأحل الله البيع وحرم
الربا"سورة البقرة275.

شکر

وعرفان

لله الحمد من قبل ومن بعد على إتمام هذا العمل، حمدا يليق بجلاله وعظيم فضله وإحسانه، إنه هوأهل الثناء والحمد، وإنه من دواعي الإعتراف بالجميل بعد إختتام هذه المذكرة، نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الإمتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة "حليلوصباح"لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، ولما أفادتنا به من نصائح سديدة وتوجيهات رشيدة وصبرها معنا إلى آخر المطاف، فجزاها الله عنا كل الخير.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2ـ1	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزئر.	44
جدول رقم 2ـ2	أهم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.	59

فهرس

المحتويات

ملخص: I

إهداء III

شكرو عرفان IV

قائمة الجداول: V

فهرس VI

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية 1

تمهيد: 4

المبحث الأول:ماهية الصيرفة الإسلامية 5

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية. 6

المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإسلامية. 7

أولا: دورها في تحقيق أهداف عامة: 7

ثانيا: أهميتها: 8

المطلب الثالث: أدوات الصيرفة الإسلامية 10

أولا: الصكوك: 10

ثانيا: التكافل(التأمين الإسلامي): 10

ثالثا: بطاقات الإئتمان الإسلامية: 11

رابعا: صناديق الإستثمار من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي: 11

خامسا: حسابات التوفير الإسلامي: 12

المطلب الرابع:النوافذ والشبابيك الإسلامية 15
أولا: تعريف النوافذ والشبابيك الإسلامية: 15
ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية: من أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي: 16
ثالثا:أهداف النوافذ الإسلامية: 16
المبحث الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية.....17
المطلب الأول:تعريف البنك المركزي.....17
المطلب الثاني:الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية 18
أولا: أوجه الإختلاف في الموارد:.....18
ثانيا: أوجه الإختلاف في الإستخدامات 19
ثالثا: الإختلاف في المخاطر الناشئة: 21
المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في ظل النظام الإسلامي والتقليدي 23
أولا: العلاقة في إطار النظام المصرفي الإسلامي : 24
ثانيا: العلاقة بين البنك الإسلامي والبنك المركزي في ظل النظام التقليدي : 24
المطلب الرابع:أهم مشكلات المصارف الإسلامية في علاقتها مع المصرف المركزي 26
المبحث الثالث: التجربة الماليزية كنموذج عالمي ناجح في تطبيق الصيرفة الإسلامية. 28
المطلب الأول:نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.....28
المطلب الثاني:الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا 29
أولا:قانون الخدمات المالية الإسلامية**2013**:.....29
ثانيا البنك المركزي الماليزي: 29

ثالثا: المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا: وتشمل أساسا:.....30
رابعا:المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية(**MFIG**): 30
خامسا:رابطة المؤسسات المصرفية ماليزيا(**AIBIM**): 30
سادسا:المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (**INCEIF**): 30
سابعا:الأكادمية العالمية للبحوث الشرعية(**ISRA**): 31
ثامنا:المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية(**IBFIM**) :.....31
تاسعا:شركة تطوير صناعة الأوراق المالية(**SIDC**):.....31
عاشرا:المركز الدولي للقيادة المالية (**ICLIF**): 31
إحدى عشر:أمين المحاكم للخدمات المالية(**OFS**): 31
إثنى عشر:شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية : 31
المطلب الثالث:الإبتكارات المالية الإسلامية التي قدمتها ماليزيا للعالم 32
أولا:سوق رأس المال الإسلامي الماليزي :.....32
ثانيا_التكنولوجيا الرقمية في ماليزيا:.....33
ثالثا_الإبتكارات التكنولوجية في صناعة الخدمات المالية الماليزية:من بين هذه الإبتكارات: 34
المطلب الرابع:العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية 35
أولا:تنوع المنتجات المصرفية والقدرة على الإبتكار:.....35
ثانيا: القدرة على مواجهة المخاطر المالية: 36
ثالثا:التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية:.....36
رابعا:البنية التحتية والمؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية :.....37

خامسا:الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا : 38
سادسا:الإستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية: 39
خلاصة الفصل الأول 40
الفصل الثاني:النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر وتحدياته.....42
المبحث الأول:مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر 44
المطلب الأول: تطور ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....44
المطلب الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر وأهم منتجاتها. 46
أولا: بنك البركة الجزائري:.....46
ثانيا: بنك السلام الجزائري: 50
ثالثا:المؤسسات المالية التي فتحت نوافذ إسلامية وسوّقت المنتجات الإسلامية: 52
المطلب الثالث: مبررات التوجه نحوالصيرفة الإسلامية في الجزائر. 56
أولا:الإرادة السياسية: 56
ثانيا: الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي:.....56
ثالثا:وضعية الإقتصاد الجزائري:.....57
رابعا:الوازع الديني: 58
خامسا:صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:.....58
سادسا:محاولة إمتصاص السيولة من السوق الموازية:.....58
سابعا:الدفع نحوشمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها: 59
المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر 60

المطلب الأول:الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر 60
أولا:قانون النقد والقرض**90_10**: 60
المطلب الثاني:آفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.....63
المطلب الثالث:الشبابيك والنوافذ الإسلامية في الجزائر 64
أولا:متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية: 64
ثانيا_واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر: 65
ثالثا_ الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر: 67
المبحث الثالث:تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....68
المطلب الأول:التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية 68
أولا:الكوادر البشرية غير المؤهلة:.....68
ثانيا:العقبات المتعلقة بالشريعة الإسلامية: 71
ثالثا: تحديات تتعلق بالهندسة المالية: 72
المطلب الثاني:التحديات الخارجية للمصارف الإسلامية 74
أولا:المناخ الإقتصادي والقانوني غير الملائم: 74
ثانيا:تحديات العولمة: 76
ثالثا: عدم وجود سوق مالي إسلامي: 76
رابعا:العلاقة بين المصارف الإسلامية ببنك الجزائر: 77
خامسا:محدودية الإستثمار والمنتجات الإسلامية: 80
المطلب الثالث:متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....82

أولا:متطلبات متعلقة بعلاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية:.....82

ثانيا:متطلبات خاصة بالبيئة الخارجية للمصارف الإسلامية: 84

خلاصة الفصل الثاني 86

خاتمة: 89

قائمة المراجع.....90

ملاحق.....104

مقدمة

مقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دورا مهما وحيويا في الأنظمة الإقتصادية المالية، يعتبر ممولا أساسيا للنشاط الإقتصادي فهي عصب الإقتصاد ومحركها الرئيسي تهدف دائما إلى المحافظة على الأموال وتنميتها وتسهيل عملية تداولها وتوجيهها للإستثمار وبالرغم من أن المصارف تهدف وتسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة إلا أن الوسائل التي تستخدمها تتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا دافع جوهري جعل المفكرين والعلماء والفقهاء يفكرون بجدية للإستفادة من النشاط المصرفي بوسائل مشروعة تتفق مع كتاب الله وسنة نبيه(عليه الصلاة والسلام) فظهرت فكرة الصيرفة الإسلامية كنظام تمويلي تعتمد في أسسه ومبادئه على الشريعة، وقد أثبت وجوده كبديل شرعي للعملات المصرفية الربوية بالرغم من حداثته معتمدا على منتجات إسلامية إستثمارية .

وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة إهتماما متزايد بالصيرفة الإسلامية كبديل للصيرفة التقليدية وقد تجلى هذا الإهتمام في صدور قوانين وتشريعات تشجع على إنشاء مؤسسات مالية إسلامية وتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالرغم من هذا الإهتمام لا تزال الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من التحديات، قانونية، إجتماعية وثقافية، وهذا ما يطرح الإشكال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى استطاعت المصارف الإسلامية الجزائرية فرض نفسها كخيار مصرفي فعال؟ وما أبرز التحديات التي تعيق تطورها وانتشارها في ظل الإطار القانوني والاقتصادي الراهن؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1_هل المساعي والجهود التي بذلتها الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية كانت كافية لزيادة الطلب على خدماتها؟

2_هل ساهمت النوافذ المصرفية الإسلامية التي تم فتحها في المصارف التقليدية في الجزائر على تلبية المتطلبات الإقتصادية وتحقيق التنويع الإقتصادي.

للإجابة على هذه الأسئلة أعلاه قمنا بصياغة هذه الفرضيات:

1_الفرضية الرئيسية:

بالرغم من حداثة المصارف الإسلامية في الجزائر إلا أنها إستطاعت أن تثبت جدارتهاومكانتها على الساحة المصرفية التي تقوم بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمضاربة....إلخ. إلا أنها تعاني من قصور تشريعي بسبب غياب الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الخاص بتكامل العمل المصرفي الإسلامي .

2_الفرضيات الفرعية:

1_ إن المساعي التي تبذلها الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب عليها من طرف الزبائن.

2_ تسمح النوافذ المصرفية الإسلامية التي يتم فتحها وفق الإصلاحات المصرفية 2020/2018 من تلبية المتطلبات الإقتصادية وتطوير الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية .

3_أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

_ التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

_التعرف على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة في السوق الجزائري .

_تحليل حجم ونموقطاع الصيرفة الإسلامية ومقارنته بالقطاع المصرفي التقليدي.

_الوقوف عند المعاني السامية للعدالة الإلهية من خلال الشريعة الإسلامية التي سنها الله من خلال قواعد ومنتجات إسلامية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وتنظيم عادل لشؤون الأفراد العامة والمالية.

4_أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال :

_أهمية الصيرفة الإسلامية في أي نظام مصرفي من خلال دعم الإقتصاد الحقيقي خاصة في الجزائر.

_ محاولة تقديم إضافة نوعية للصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقديم توصيات عملية تساهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في التنمية الشاملة .

_فهم أعمق لواقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

_تقديم توصيات عملية لصناع القرار والجهات المعنية بتطوير هذا القطاع .

5_منهج الدراسة:

منهج وصفي ومنهج تحليلي يتلائم مع الجانب النظري للدراسة .

6_أسباب إختيار الموضوع:

_ التعرف والرغبة الملحة لمواضيع الصيرفة الإسلامية لإزالة الغموض والتعرف عليها ونشرها أكثر .

_المساهمة في إسقاط الضوء على المنتجات الإسلامية للصيرفة الإسلامية .

7_حدود الدراسة: في محاولة الإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات تقتضي دراستنا ضرورة وجود حدود مكانية وزمانية للدراسة.

الحدود المكانية:سعينا في بحثنا نحودراسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

الحدود الزمانية:ركزنا بشكل كبير على الصيرفة الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2018.

8_الدراسات السابقة:

_الدراسة الأولى:**سليمان ناصر،علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006 .**

تطرق هذا الكتاب إلى ثلاث أبواب رئيسية : الباب الأول تطرق إلى الأنظمة المصرفية التقليدية والإسلامية والبنك المركزي التقليدي، والباب الثاني العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنك المركزي التقليدي ، أما الباب الثالث فبين علاقة البنوك الاسلامية بالبنك المركزي الإسلامي والهيئات الإشرافية الإسلامية، قدم تحليل الشامل للعلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك المركزية كما يقترح إطارا للرقابة على البنوك الإسلامية وفق نموذجين لها ويبرز الفروقات الجوهرية بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الاسلامي والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية عند تعاملها مع مؤسسات الرقابة التقليدية.

_الدراسة الثانية: **مخلوفي طارق، (2020_2019):متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية2008، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة طور ثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الجزائر.**

حيث تطرق فيها إلى متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية2008 من خلال طرحه للإشكالية التالية :كيف يمكن تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تنامي الإتجاه نحوها دوليا وبالخصوص بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة **2008** م؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها، ضرورة يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية مستقبلا، وذلك لتمكين الإقتصاد الوطني من الإستفادة من مساهمة المصارف الإسلامي في تمويل مختلف القطاعات.

_الدراسة الثالثة: **سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 7 ، العدد 13، جامعة الامير الامير عبد القادر، العلوم الاسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة ، الجزائر، 2018 .**

تطرقت هذه الدراسة إلى مبررات التحول نحوالصيرفة الإسلامية من خلال الإشارة إلى الانجازات التي حققتها المصارف الاسلامية وانتشارها العالمي وكذا متطلبات النجاح والتحول نحوالصيرفة الإسلامية كتوفير البيئة القانونية المناسبة وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة ، ولقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهداف هذه الدراسة : التعرف على أبرز المبررات والدوافع لعملية التحول.

_الدراسة الرابعة: **خطوي منير وبن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إصافات إقتصادية، الجزائر، المجلد5، العدد2، 2021.**

حيث تطرقوا فيها إلى الإشكالية التالية: ما مدى جاهزية البنوك التقليدية في الجزائر للتحول نحوالصيرفة الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؟

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك، في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية.

_الدراسة الخامسة:**سليمة بن يمة بن زكة وعز الدين شرون، واقع الصيرية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، جامعة 20أوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد2،2022 .**

تطرقت هذه الدراسة إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحليل تطورها، الإطار التشريعي والتنظيمي، المؤشرات الرئيسية والتحديات التي تواجهها ، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التقييمي.

9_صعوبات الدراسة:

_صعوبة الحصول على مراجع علمية بحتة.

_تدفق الأنترنت السيء.

_الصعوبات الشخصية.

_صعوبة التنسيق مع أوقات العمل.

_ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة.

10_هيكل الدراسة :

الفصل الأول: يتكون من ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى أربع مطالب، يرتكز أساسا على الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية :تعريف الصيرفة الإسلامية، أهميتها، أدواتها، النوافذ والشبابيك الإسلامية .ثم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية ودور السياسة النقدية في تنظيم عمل المصارف الإسلامية، أما المبحث الثالث عن التجربة الماليزية كنموذج ناجح في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

أما **الفصل الثاني** :عن واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث بثلاثة مطالب من التطور أونشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهم المؤسسات المالية الإسلامية إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتحديات التي تواجهها في المبحث الثاني والثالث .

الفصل الأول:

الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

تمهيد:

شهد النظام المالي العالمي تحولات على مر العقود وبرزت الصيرفة الإسلامية كنموذج مالي بديل يرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، لم تعد الصيرفة الإسلامية مجرد قطاع متخصص بل أصبحت صناعة عالمية متنامية، تستقطب إهتمام المؤسسات المالية والأفراد على حد سواء لما تتمتع به من أسس أخلاقية وإقتصادية فريدة.

يهدف هذا الفصل إلى إستكشاف الإطار النظري للصيرفة الإسلامية بعمق من خلال تتبع جذورها التاريخية والفكرية وتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، إن فهم هذا الإطار النظري يمثل حجر الزاوية في إستيعاب آليات عمل الصيرفة الإسلامية وتطبيقاتها المتنوعة.

وبالتالي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية.

المبحث الثاني:العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية .

المبحث الثالث: التجربة الماليزية كنموذج عالمي ناجح في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

المبحث الأول:ماهية الصيرفة الإسلامية

في خضم التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي وتبرز الصيرفة الإسلامية كنموذج فريد يرتكز على مجموعة من المبادئ والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية قبل الخوض في تفاصيل آليات عمل هذه الصناعة وأهميتها وأدواتها المتنوعة يصبح من الضروري أولا تحديدها بشكل واضح ودقيق، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا المبحث .

سنتعرف على مفهومها وأهميتها ومختلف الأدوات والنوافذ والشبابيك الإسلامية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:تعريف الصيرفة الإسلامية .

المطلب الثاني:أهمية الصيرفة الإسلامية .

المطلب الثالث:أدوات الصيرفة الإسلامية .

المطلب الرابع:النوافذ والشبابيك الإسلامية .

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية.

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بشرح وتسليط الضوء على مفهوم الصيرفة الإسلامية وإعطاء تعريف شامل لها.

أولا:تعريف الصيرفة الإسلامية:

1_يمكن تعريف الصيرفة الإسلامية بأنها تلك البنوك والمؤسسات المالية التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأسايسي على الإلتزام بمبادئ وأحكلم الشريعة الإسلامية دون التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا. [1]

2_ويعرف أيضا المصرف الإسلامي أنه: مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا تحررت وإنسلخت من هذا الإلتزام فكيف تكون إسلامية وهوالأمر الذي يميزها عن غيرها بشكل يخمن نموها ويحقق هدف التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية.[2]

3_كما عرّف المشرع الجزائري بمقتضى النظام 0220 في المادة02 منه: تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أوتسديد الفوائد ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار عليها في المواد 66 إلى 69 الأمر تم 11.03 مؤرخ في 27جمادى الثاني 1424 الموافق ل 26أغسطس 2003، المتعلق بالنقض والقرض المعدل والمتمم.[3]

[1] **فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتب الحديث.أربد، 2006، ص384، بتصرف.**

[2] **أميرة مرابطي، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد02، العدد4، الجزائر، 2022، ص59.**

[3] **النظام رقم 0220، المؤرخ في 20رجب عام1441 الموافق ل15مارس2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد16، الجزائر، الصادر بتاريخ24مارس2020.**

المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإسلامية.

بعد تحديد ماهية الصيرفة الإسلامية يبرز التساؤل عن الدور الذي تلعبه هذه الصناعة المتنامية ومدى أهميتها في المشهد الإقتصادي والإجتماعي ويسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الأهمية المتعددة الأوجه للصيرفة الإسلامية.

أولا: دورها في تحقيق أهداف عامة:

إن المصارف الإسلامية تقوم بتوظيف الاموال بشكل مختلف من الإستثمار وتتحمل نتيجة هذا الإستثمار الربح أوالخسارة على وفق قاعدة العزم بالعزم وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الإقتصادي الإسلامي على أساس مبدأ الإستحقاق وإستخدام الأموال في دعم التكافل الإجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تلعب دورا مهما في تجسيد هذه الأهداف خاصة منها:[1]

1 _أهداف إستثمارية من خلال تنمية الوعي الإدخاري بين الأفراد.

2_أهداف تنموية من خلال مراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر بسبب مزاولة للأنشطة المختلفة، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تلعب دورا مهما في إعطاء فرصة حقيقية لنموالقطاعات من أجل تحقيق الرخاء الإقتصادي والقضاء على البطالة وتحقيق معدل نموأمثل للإقتصاد.

3_أهداف إجتماعية من خلال الموازنة بين تحقيق الأرباح الإقتصادية والإجتماعية في نفس الوقت فضلا عن التوزيع العادل للدخل والثورة في المجتمع الإسلامي.

[1] **نبيلة باديس وآخرون، أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، مجلد6، العدد2، الجزائر، ص ص 213 ـ 218 .**

كما تعتبر البنوك الإسلامية أقل تأثرا بالازمة المالية وهذا راجع إلى عوامل أساسية :

4_تعتمد في معاملاتها على نظام المشاركة.

5_البنوك الإسلامية هي استثمار حقيقي عكس البنوك التقليدية.

6_لا تتعامل بالأدوات المالية المخالفة للشريعة.

ثانيا: أهميتها:

أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الإستثماري في جميع القطاعات الإقتصادية وهي صيغ الإستثمار الإسلامية (المرابحة/المشاركة/المضاربة/الإستصناع/التأجير)إلى غير ذلك من أنواع صيغ الإستثمار التي تصلح للإستخدام في كافة الأنشطة وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي :[1]

1_تلبية رغبة المجتمع المسلم في إيجاد قنوات للتفاعل المصرفي بعيدا عن إستخدام أسعار الفائدة.

2_إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في الأنشطة المصرفية .

3_تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الإقتصاد الإسلامي.

4_فالمصارف الإسلامية ضرورة حتمية تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى أن يجد ملاذ للتعامل المصرفي والإستثماري بعيدا عن شبهة الربا، فإن رسالة المصارف الإسلامية هي تقديم خدمات مصرفية إستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] عن مصرف الجمهورية https://www.jban.ly (Jumhouria ban) الصيرفة الإسلامية، ليبيا، تاريخ الإطلاع:2025/04/24، 13:56سا، بتصرف.

بالإضافة إلى :[1]

1_ تعزيز العدالة الإجتماعية، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة والإستثمار في الأصول الحقيقية مما يساهم في توزيع أكثر عدالة للثروة وتقليل المخاطر النظامية.

2_تنمية الإقتصاد الحقيقي حيث ترتكز المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع الإنتاجية والتنموية التي تعود بالنفع على المجتمع مما يساهم في النموالإقتصادي المستدام.

3_توفير بدائل تمويلية مبتكرة حيث تقدم المصارف الإسلامية أدوات تمويلية متنوعة مثل المرابحة والإجارة والمشاركة.مما توفر حلولا مرنة ومناسبة لمختلف الإحتياطات على الأصول الحقيقية، يمكن للمصار الإسلامية أن تساهم في تعزيز الإستقرار المالي وتجنب الأزمات الإقتصادية.

[1] **مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، أهمية ودور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، العدد7، الجمهورية العربية السورية، 2023، ص ص5235، بتصرف.**

المطلب الثالث: أدوات الصيرفة الإسلامية

تقدم الصيرفة الإسلامية مجموعة متنوعة من الأدوات والمنتجات المصممة لتلبية الإحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات مع الإلتزام بأحكام الشريعة .

يهدف هذا المطلب إلى إستكشاف أبرز هذه الأدوات وتسليط الضوء عليها في إطار النظام المالي الإسلامي المتنامي نذكر منها:

أولا: الصكوك:

وهوالإسم العربي للشهادات المالية التي طورت كبديل للسندات التقليدية وغالبا ما تعرف بالسندات الإسلامية أوالمتوافقة مع الشريعة وتسند أنواع الصكوك المختلفة إلى هياكل مختلفة من العقود الإسلامية وذلك بسبب المشروع الذي تموله الصكوك بدلا من تلقي فوائد على الأموال المقترضة كما هوالحال في السندات التقليدية بمنح حامل الصكوك ملكية جزئية(إسمية)لأصل يحصل من خلالها على دخل إما من الأرباح الناتجة عن ذلك الأصل أومن مدفوعات الإيجار التي يدفعها المصدر، بدأت سوق الصكوك في الإنطلاق سنة 2000 وبحلول عام 2013 أصبحت الصكوك تمثل 0.25في المائة من أسواق السندات العالمية.[1]

ثانيا: التكافل(التأمين الإسلامي):

التأمين الإسلامي المعرف أيضا بالتأمين التكافلي هونظام تأمين بديل للتأمين التجاري التقليدي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية يقوم على فكرة التعاون والتكافل بين مجموعة من المشتركين الذين يواجهون أخطار مماثلة حيت يساهمون بمبالغ مالية في صندوق مشترك(صندوق التكافل)بهدف تعويض أي مشترك يتعرض للخسارة أوضرر محدد.

[1] **موسوعة ويكيبيديا الحرة، المنتجات والخدمات والعقود المالية الإسلامية، تم الإطلاع:2025/04/28، سا12:30.**

بحلول عام 2014 قدّرت مساهمات التكافل الإجمالية بنحو26مليار دولار أمريكي وفقا لمركز الدولي للتعليم في التمويل [1].

ثالثا: بطاقات الإئتمان الإسلامية:

تشكك المصادر في إمكانية تطوير بطاقة إئتمان متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقا للباحث منظور أحمد فرغم جهودهم(حتى2008 على الأقل)لم يتمكن علماء المسلمين من إيجاد أساس قانوني في الفقه التقليدي يضاهي بطاقة الإئتمان الإسلامية، كما يتفق علماء آخرون(حسين عسكري، زامير إقبال، عباس ميراخور)على أنه حتى عام 2009على الأقل لم تجد محاولات إبتكار نوع من بطاقات الإئتمان الإسلامية أي أداة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقدم نفس الخدمة التي تقدمها بطاقة الإئتمان التقليدية ومن بين الشكاوى الأخرى يشير النقاد إلى أن بطاقات الإئتمان تشجع الناس على الإستدانة وشراء الكماليات، وكلاهما أنشطة غير إسلامية.[2]

_وفقا لمصدر آخر(فائل جمال الدين)فإن بطاقات الإئتمان الإسلامية تشبه إلى حد كبير بطاقات الخصم حيث يتم خصم أي معاملة مباشرة من الحساب المصرفي لحاملها ووفقا لمريم نصوحة بنت حسن البصري وآخرين فقد لعبت بطاقات الإئتمان الإسلامية دورا مهما في تطوير ونجاح الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا تشمل البنوك في ذلك البلد التي تقدم بطاقات ائتمان إسلامية إعتبارا من وقت ما بعد 2012 بنك إسلام ماليزيا بيرهاد، وبنك سي بي إم بي الإسلامي بيرهاد وبنك غتش إ س بي سيأمانة ماليزيا بيرهاد وبنك مايبانك الإسلامي بيرهاد وبنك آر إتش بي الإسلامي بيرهاد وبنك إم الإسلامي بيرهاد.

رابعا: صناديق الإستثمار من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي:

تقوم صناديق الإستثمار الإسلامية بإستثمار أموالها في أدوات مالية غير متنافية لأحكام الشريعة الإسلامية وفي هذا المجال قدمت التعاريف التالية:

[1] **قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي وإعادة التأمين، أبوظبي، الدورة التاسعة، 6.1رجب1415، الموافق ل9/4 ديسمبر1994، بتصرف.**

[2] **موسوعة ويكيبيديا الحرة، المنتجات والخدمات والعقود المالية الإسلامية، تم الإطلاع:2025/04/28 ، 23:00سا.**

مصطلح صندوق الإستثمار يعني وعاء مشترك يساهم فيه المستثمرون بأموالهم الفائضة لغرض إستثمارها لكسب الأرباح الحلال بما يتفق تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويجوز للمشتركين في الصندوق الحصول على وثيقة تثبت إشتراكهم وتؤهلهم للحصول على الأرباح تناسب ما حصل فعلا من قبل الصندوق يمكن أن تسمى هذه الوثائق شهادات وحدات أسهم أويمكن إعطاء أي إسم آخر مع مراعاة صفتها الشرعية.[1]

وذلك وفقا لشرطين أساسين:

أ_ بدلا من الحصول على معدّل عائد ثابت مقيد مع القيمة الإسمية يتم الحصول على عائد بالتناسب مع ما حصل فعلا من قبل الصندوق، أي على الأعضاء الدخول في الصندوق مع فهم واضح بأن يرتبط العائد على مساهمتهم مع الأرباح الفعلية المحققة أوالخسائر التي يتكبدها الصندوق، إذا كان الصندوق يكسب أرباحا طائلة فإن العائد على مساهمتهم سيرتفع كل حصة .ومع ذلك في حالة الصندوق الذي يعاني من الخسائر سيكون عليهم تشاركها أيضا، إلا إذا تسبب في خسارة عن إهمال أوسوء إدارة ففي هذه الحالة إدارة الصندوق سوف تكون عرضة للتعويض لهم.

ب_حتى المبالغ المجمعة يجب أن تستثمر في الأعمال التجارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فهذا يعني أنه ليس فقط تقيد قنوات الإستثمار بالشريعة ولكن أيضا الشروط المتفق عليها معهم يجب أن تتوافق مبادئ الشريعة الإسلامية

خامسا: حسابات التوفير الإسلامي:

1_تعريف حساب التوفير الإسلامي:

هوحساب إيداع(بالدينار الجزائري)مخصص للأفراد يسمح لهم بالحصول على عائد ناتج عن إستثمار الأموال المودعة فيه على اساس مبدأ المضاربة.[2]

[1] **بودية فاطمة وكحلي فتيحة، طبيعة البعد الإقتصادي والإجتماعي لصناديق الإستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقص، تونس2013، ص5.**

[2] **القرض البنكي الجزائري(cpa) حساب التوفير الإسلامي، مديرية التسويق والإتصالhttps://www.cpa.ban.dz، الجزائر، 2025/04/29، 13:45سا.**

2_توجيهات حساب التوفير:

حساب التوفير الإسلامي موجه للأفراد حاملي الجنسية الجزائرية والقصر الممثلين من طرف أوصيائهم الذين يخول لهم القانون تسيير هذا الحساب إلى حين بلوغ هؤلاء القصر سن الرشد.

3_العمليات التي يمكن إجراؤها في حساب التوفير الإسلامي:

يسمح حساب التوفير الإسلامي بإجراء العمليات التالية:

_عمليات الدفع والسحب نقدا بالدينار الجزائري.

_التحويلات (الإستثنائية أوالدائمة)الواردة من الحساب بالدينار الجزائري.

_التحويلات الصادرة من الحساب بالدينار الجزائري.

_تسليم الصكوك للمخالطة.

_إستلام العوائد الناتجة عن إستثمار الأموال في التمويلات الإسلامية وفق مبدأ المضاربة.

وهناك تعاريف أخرى منها:

حساب التوفير الإسلامي هونوع من الودائع التي توفرها المؤسسة المالية الإسلامية ويعتمد على آلية المضاربة التي يقدم فيها أحد الطرفين رأس المال (رب العمل)بينما يقدم الآخر الخبرة والإدارة(المضارب).

ويتم تقاسم الأرباح الناتجة عن الإستثمار بين الطرفين وفقا لنسبة متفق عليها مسبقا.

كما يتم تحديد شروط وأحكام إتفاقية المضاربة بما في ذلك نسبة تقاسم الأرباح والتفاصيل التشغيلية الاخرى أثناء إتفاقية حساب التوفير ما يضمن الإمتثال للشريعة الإسلامية.

4_الفرق بين حساب التوفير الإسلامي وحساب التوفير التقليدي:

في حساب التوفير التقليدي يتلقى البنك الودائع من العملاء بإعتبارها قرضا مع دفع فائدة ثابتة للعميل وهوما يعد ربا.[1]

وهناك مبدأ معروف في التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالفوائد الناتجة عن القروض "كل قرض جرّ نفعا فهوربا" فإن القرض بفائدة يكون محرّما في الإسلام على عكس النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفائدة في جميع معاملاته ويعتمد حساب التوفير الإسلامي على نظام الشراكة ويتمثل غالبا في عقد المضاربة، حيث يقدم أحد الطرفين رأس المال (رب المال)ويقدم الطرف الآخر الخبرة، ويقوم بإدارة رأس المال(المضارب)ويتم تحديد نسبة توزيع الارباح والخسائر بوضوح في العقد، ما يضمن أن كلا الطرفين يتقاسمان المخاطر والمكانات وفقا لشروط وأحكام عقد المضاربة وهذه الإختلافات الاساسية تجعل حساب التوفير الإسلامي مغايرا تماما لنظيره التقليدي.

[1] فريق تحرير(منصة تمويل)سوق الصفحة الرئيسية المدونة الإمتثال للشريعة "كل ما تريد معرفته عن حسابات التوفير الإسلامية"، ديسمبر2024.

المطلب الرابع:النوافذ والشبابيك الإسلامية

تمثل النوافذ والشبابيك الإسلامية وحدات وأقسام متخصصة داخل البنوك التقليدية تقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية بشكل منفصل عن العمليات المصرفية التقليدية يهدف إلى توفير بدائل مالية إسلامية للعملاء الراغبين في التعامل وفقا لأحكام الشريعة دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة.

أولا: تعريف النوافذ والشبابيك الإسلامية:

تعددت التعاريف حول مفهوم النوافذ الإسلامية(الشبابيك)وفي ما يلي سوف نوضح ذلك:

1_ لغة: الشبابيك جمع شُباكة ومنه شباك الحديد والشُبك هوالخلط والتداخل وتشبيك الأصابع لدخول بعضها في بعض أما التشاركية فهي نسبة إلى أسلوب المشاركة الذي تعتمد عليه البنوك الإسلامية في الربح والخسارة.

2_إصطلاحا: تعرف الشبابيك التشاركية على أنها دائرة أوقسم تابعة للبنك التجاري الأم أوالوكالة تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة الهيئة الشرعية وفي ظل القوانين السارية المعمول بها، بمعنى أنها صيرفة مزدوجة.[1]

وحسب مجلس الخدمات الإسلامية تعرف على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية بحيث قد تكون فرعا أووحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال، حسابات الإستثمار وخدمات التمويل والإستثمار تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

تعرف أيضا النوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي لتخصيص جزء أوحيز من الفرع مقدمة الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه الفرع من الخدمات التقليدية ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية إحتياجات بعض الزبائن الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.[3]

---

[1] فؤاد بن حدو، قضايا إقتصادية معاصرة، الجزء الثالث، ط1، سلسلة بحوث في الإقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2023، ص104.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات، كوالا لامبور، 2005، ص ص 44 ـ 45 .

[3] دنيا شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك العربية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، دبي، العدد241، 1422هـ ، ص37.

ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية: من أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

_ النوافذ الإسلامية تتميز في معاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا.

_إيداع الوديعة الإستثمارية من قبل المصرف في حالة الحاجة إليه والتي تكون قابلة للربح أوالخسارة.

_يكون الإستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الأصل والفرع على أساس عقد بين لدائن والمدين .تقوم النوافذ الإسلامية على المضاربة والمرابحة بينما البنوك التقليدية على منح القروض الربوية

ثالثا:أهداف النوافذ الإسلامية:

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ كما بينها الكثير من الباحثين في ما يلي:[1]

_العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

_توسيع قاعدة المشاركة بالإقتصاد.

_إستبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية .

_تحقيق الربح وفق منهجية المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

_تشجيع الإستثمار ومحاربة الإكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للإستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

_مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم والقيام بدورها في مشاركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[1] **فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة حالة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة سليمان بن عبد الله الماجد، السعودية، 10ماي2016م، ص9.**

المبحث الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على قمة النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي للدولة وعليه تقع مسؤولية مراقبة وتقديم المساعدة لكل المؤسسات المالية بما فيها المصارف الإسلامية وكيف يتم تكييفها مع واقع النظام الوضعي.

المطلب الأول:تعريف البنك المركزي

هناك العديد من تعاريف للبنوك المركزية من قبل الباحثين وكل هذه التعاريف تنطلق من زاوية ورؤية معينة حسب الدور الذي يلعبه البنك المركزي والذي يختلف من دولة إلى أخرى.

وإنطلاقا مما سبق أهم التعاريف التي وضعت للبنوك المركزية:

تعريف01: البنك المركزي هومؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الإئتمان لزيادة النموالإقتصادي للمحافظة على الإستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الإقتصاد وربطها بحاجات النشاط الإقتصادي[1]

تعريف02:البنك المركزي هوالمؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة وعن قيادة السياسة النقدية والإئتمانية على النحوالذي يحقق منفعة الإقتصاد القومي.

وقد عرفه مصرف التسويات الدولية في بازل، سويسرا بأنه المؤسسة التي يعيد إليها واجب تنظيم حجم العملة والإئتمان في قطر ما.[2]

---

[1] حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، ط1، دار سراج للنشر، الجزائر، ط2009، ص130.

[2] هناء محمّد هلال الحنيطي، مداخلة ضمن ملتقى المصارف الإسلامية، بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية بعنوان بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، دبي، الإمارات الأيام31ماي إلى03جوان2009، ص15.

المطلب الثاني:الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية

يوجد مجموعة من الإختلافات بين المصارف الإسلامية والتقليدية وذلك على مستوى الموارد والإستخدامات وكذا المخاطر الناشئة عن كلا النوعين من البنوك بفعل هذا الإختلاف الذي قسمناه إلى ثلاث فروع.

أولا: أوجه الإختلاف في الموارد:

تتكون موارد المصارف الإسلامية من مصدرين أساسيين هما مصادر داخلية وخارجية، أما المصادر الداخلية فتتشكل من رأس مال البنك وهوما يدفعه المساهمون أساسا عند بداية مزاولة النشاط وثاني مصدر يتمثل في الإحتياطات بأنواعها الثلاثة قانونية وإختيارية ورأسمالية، المصدر الثاني لهذه الموارد يتمثل في الأرباح الغير موزعة وتراكمات الأرباح للسنوات الماضية والتي لم توزع بعد، أما المصدر الأخير فهي المخصصات والتي تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة أخطار محتملة الحدوث مستقبلا، في حين تتكون المصادر الخارجية لموارد البنوك الإسلامية في ثلاث أنواع من الحسابات أوالودائع هي الودائع الجارية حسابات الإدخار وحسابات الإستثمار وهذه الأخيرة الأخيرة تشكل المصدر الرئيسي لودائع المصرف الإسلامي حين تتمثل موارد البنوك التقليدية من رأس المال الديون الناتجة من الإقتراض، الإحتياطات والأرباح الغير موزعة والمحتجزة من السنوات الماضية، بالإضافة إلى الودائع المختلفة وهي أهم مصدر لهذه الموارد وتختلف نسبيا هذه الموارد بإختلاف نوع البنك التقليدي وإطار عمله والفئة المستهدفة من خلال نشاطه تجدر الإشارة بأن موارد البنوك الإسلامية لا تختلف كثيرا عن البنوك الأخرى فهي تعتمد في مواردها على كلا من رأس المال(الأسهم، الإحتياطات+الأرباح الغير موزعة) والودائع بمختلف أنواعها(جارية، توفير وإستثمار) [1]إلا أن ما يميز هذه الأخيرة :

[1] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مكتبة الريام للنشر، الجزائر، 2006، ص100.

1_إختلاف العلاقة القائمة بين المودعين (الدائنية والمديونية)بالنسبة للبنوك التقليدية أما المصارف الإسلامية فهي عقد مضاربة بالنسبة للودائع الإستثمارية ووكالة للودائع الجارية.[1]

2_صغر حجم رأس المال مقارنة مع الحجم الإجمالي للأصول والودائع بالنسبة للبنوك الإسلامية.

3_الودائع الجارية أقل حجما من ودائع التوفير والإستثمار في البنوك الإسلامية والإختلاف الأخير يكمن في طريقة تكوين المخصصات .[2]

ثانيا: أوجه الإختلاف في الإستخدامات

تقوم البنوك الإسلامية بإستخدام موارده في صيغ تمويلية عديدة تقوم على أسلوبين :أسلوب التمويل بالمشاركة وأسلوب التمويل على أساس الدين التجاري.

1_ الأساليب القائمة على التمويل بالمشاركة :

أ_المضاربة: يعرفها إبن رشد كما يلي :أن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتاجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء مما يتفقان عليه ثلثا أوربعا أونصفا ولها ثلاث أنواع مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة ومضاربة مشتركة .

ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدخرين بصفته مضاربا بينما يدفعها إلى المستثمر بصفته رب المال وهذا ما يسمى بإعادة المضاربة .

ب_المشاركة:هي إشتراك شخص أوأكثر في رأس المال أوالعمل ويتم الإتفاق بينهما من أجل تقاسم الأرباح أما الخسارة فيتحملونها حسب نسب المشاركة في رأس المال ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول مع طرف

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية للبنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1425هـ، ص91.
[2] سليمان ناصر.مرجع سبق ذكره، ص100.

أومجموعة أطراف في تمويل مشاريع مشتركة في إدارتها ومتابعتها ولها ثلاثة أنواع شركة العنان وشركة المفاوضة وشركة الوجوه.[1]

ج_المزارعة: هي عبارة عن عقد يكون بموجبه الارض من طرف والعمل من طرف آخر على أن يتم إقتسام الربح بينهما حسب ما إتفق عليه.

د_المسافات:هي عقد يتم بموجبه قيام شخص بدفع شجرة أونباته إلى شخص آخر يقوم بسقية وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره.

2_الأساليب القائمة على التمويل بالدين التجاري:

أ_المرابحة: وهي عقد بالثمن المشترى به مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء ويشترط فيها ملكية وضمان للسلعة المراد شراؤها وان لا تشترط الزيادة في السعر في حال تخلف العميل أوتأخر عن التسديد.

ب_السلم:. وهوإتفاق بين طرفين يقدم أحدهم رأس المال(الثمن)مقدما أي عاجلا ويقدم الطرف الآخر السلعة آجلا بشروط مخصوصة

ج_الإستصناع: وهوإتفاق بين البنك والعميل على أن يقوم البنك بصنع أصل محدد المواصفات كبناء عقار أوبناء مصنع ثم يقوم بتسليمه إلى العميل الذي يقوم بتسديد ما عليه طبقا للجدول الزمني المتفق عليه في العقد.

د_الإجارة: هي عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أوالمؤسسة المتخصصة في الإيجار بتأجير أصل معين وتقوم المؤسسة المستأجرة بدفع أقساط دورية تكون عموما متساوية ويمكن للمؤسسة أن تقوم بشراء الأصل بعد نهاية المدة وتأخذ شكلين الإيجار التشغيلي والإيجار المنتهي بالتمليك [2].

وهناك صيغ أخرى تتمثل في القرض الحسن.

[1] **نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، الجزائر، 2013، ص22.**

[2] **نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 ـ 110 .**

أما عن البنوك التقليدية فتتمثل أهم إستخداماتها في عملية الوساطة المالية بمختلف أشكالها وذلك يكون تبعا لنوع البنك التقليدي وإطار عمله وتبقى الإختلافات الموجودة على مستوى هذه البنوك راجع إلى تخصص نوع منها في عمليات معينة أوإلى شكلها القانوني المؤطر لمجال نشاطها.

تختلف إستخدامات البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في أسس أشكال تقديم التمويل.

تختلف في العلاقة القائمة بين طالبي التمويل ومانحيه حيث تكون في البنوك الإسلامية بالمشاركة أما في البنوك التقليدية فتكون على أساس الدائنية والمديونية.

ثالثا: الإختلاف في المخاطر الناشئة:

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المخاطر عند مزاولة أنشطتها وتشترك في أنواع منها مع البنوك التقليدية وتختص في أخرى

1_المخاطر المشتركة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

أ_مخاطر الإئتمان : "وهي درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ في خسائر القروض والإستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة " [1]

ويمكن القول أن الإطار العام للمخاطر الإئتمانية يكمن بإرتباطها بجودة الأصول المالية وإحتمالات العجز عن السداد إذ يعتبر هذا الخطر من أكثر المخاطر الإئتمانية التي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء.[2]

ب_مخاطر السوق: وهي التي تنتج عن التغيرات المعاكسة أوالتي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق وتتمثل في :

[1] فارس مسدور، مداخلة بعنوان الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أيام20.19.18أفريل2010، جامعة سطيف، الجزائر، ص2.

[2] ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستر، قسم الشريعة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007 ــ 2008، ص164.

_**مخاطر سعر الفائدة** : وهي من أهم المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية ونظرا إلى أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بأدوات ربوية فيعتقد أحيانا لا تواجه هذه المخاطر والحقيقة ان المصارف الإسلامية تواجه هذه المخاطر بصورة غير مباشرة من خلال المعاملات القائمة على معدل هامش الربح على عمليات البيع المؤجل والمعاملات القائمة على التأجير.[1]

_**مخاطر التشغيل**: وتنبثق هذه المخاطر عن إنهيار الرقابة الداخلية ومن الممكن أن تؤدي نظم إدارة الشركة إلى نقص في صافي دخل البنك أوتدفقه النقدي مقارنة بما هومتوقع أومستهدف.[2]

_**مخاطر السيولة**:"تحدث هذه المخاطر عند وقوع إنخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي للبنك وعدم قدرته على تعبئة موارده بتكلفة معقولة "[3]

ويبدوأن هذه المخاطر منخفضة في البنوك الإسلامية بسبب يمكن تسميته بأعراض السيولة المفرطة التي تواجهها نتيجة عدم توفر فرص إستثمارية كافية تتفق مع أحكام الششريعة رغم أنها تبقى قائمة مستقبلا.

وهناك مخاطر أخرى كمخاطر سعر الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الأوراق المالية، مخاطر الصيرفة الإلكترونية، كما أشرنا سابقا فإن هذه المخاطر يتشارك فيها كلا النوعين مثل مخاطر الإئتمان وفيما يلي بعض من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية نتيجة إستخدامها لصيغها الشمولية المعروفة .

_مخاطر متعلقة بصيغة المرابحة:وأهم المخاطر الخاصة بهذا العقد تنشأ من عدم الإتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ عليها من مسائل قضائية بسبب ذلك.[4]

---

[1] **عمر شابرا وطارق الله خان، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ورقة مناسبات رقم3، 2000، ص77.**

[2] **عمر شابرا وطارق الله خان، مرجع سبق ذكره، ص79.**

[3] **نفس المرجع، ص80.**

[4] **ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص170.**

_مخاطر متعلقة بالتمويل بالسلم: يوجد خطرين مصدرهما الطرف الآخر في العقد حيث تتمثل مخاطر الطرف الآخر في عدم تسليم المسلّم في وقته أوعدم تسليمه تماما أوتسليم نوعية مختلفة عما إتفق عليه سابقا في العقد.

عقود السلم لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة أوخارجها فهي إتفاق بين طرفين يتم بموجبه تسليم سلعة عينية أوتحويل ملكيتها، وتخزين هذه السلع يحتاج إلى تكلفة إضافية وبالتالي مخاطر الأسعار تقع على البنك الذي يملك السلعة.[1]

_مخاطر التمويل بالإستصناع: ينطوي عقد الإستصناع على خطرين رئيسيين هما مخاطر الطرف الآخر والذي يشبه ما ذكرناه سابقا(عقد السلم)حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أوأنها سلعة رديئة، مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة بمعنى فشله بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف.

_مخاطر التمويل بالمشاركة:وتختصر في ما يلي :

*إحتمال فقدان رأس المال ذاته.

*الإستثمار بطريقة المشاركة في رأس المال هونوع من الإستثمار الدائم والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة لبيع الأسهم إلى طرف آخر الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة وحركة التعامل بها نشطة .

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في ظل النظام الإسلامي والتقليدي

يجب توضيح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية وذلك في ظل نظاميين مختلفين وهما :في ظل النظام المصرفي الإسلامي وفي ظل النظام المصرفي التقليدي .[2]

حيث توجد دول قامت بأسلمة نظامها البنكي مثل :باكستان، إيران والسودان وهناك دول أخرى قبلت بإنشاء بنوك إسلامية في ظل نظامها المصرفي التقليدي مثل الجزائر، مصر، الإمارات العربية المتحدة .

---

[1] **بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الجزائر، 2012، ص6، بتصرف.**

[2] **فريجة محمد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد22، الجزائر، 15ديسمبر2017، ص ص148 ـ 150 .**

أولا: العلاقة في إطار النظام المصرفي الإسلامي :

تتحدد علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية من خلال العناصر التالية:

1_يتقيّد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي الإسلامي ويخضع لإشرافه ورقابته وتوجيهاته في مجال الإستثمار، بإعتبار أن البنك المركزي يضع خططا للإستثمار التي تراعي الأولويات الإقتصادية، **وبهذا ينتقل** دور البنك المركزي الإسلامي من مجرد توجيه عرض النقود والتحكم فيها، إلى توجيه الإستثمار نحوقطاعات الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الإقتصادية في البلد.

2_يقوم البنك المركزي الإسلامي بتقدير وتقييم فرص الإستثمار وطرحها بين البنوك الإسلامية وتحديد معدلات الربح الإستثمارية .

3_يفرض البنك المركزي الإسلامي على البنوك الإسلامية أن تودع لديه فوائضها المالية على اساس القرض الحسن أوعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة، على أن يقوم بتمويل مشاريعها بالمقابل عند حاجتها للتمويل على اساس المعاملة بالمثل إما بالقرض الحسن، أوبالمشاركة في الربح والخسارة، وهذا في الدول التي أخذت بنوكها المركزية الطريق الإسلامي .

ثانيا: العلاقة بين البنك الإسلامي والبنك المركزي في ظل النظام التقليدي :

وهنا يمكن تحديد علاقة البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي كما يلي :

1_يودع البنك الإسلامي نسبة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وذلك حفاظا على مركزه المالي وحفاظا على حقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين، وهذه النسبة تختلف من بلد لآخر، كما يعطي البنك المركزي فوائد عن هذه الودائع للبنوك التجارية، أما البنوك الإسلامية فهي لا تأخذ هذه الفوائد بإعتبار أنها ربا محرّم.

2_يعتبر البنك المركزي هوالملجا الاخير للبنوك التجارية، فإن إحتاجت للسيولة النقدية فإنه يقرضها بناءا على الفائدة، أما البنوك الإسلامية فإنها لا تستفيد من هذه التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي .ولا تتعامل بها البنوك الإسلامية، كذلك فإن البنوك الإسلامية تعاني من مشكلة السيولة النقدية.

3_يلجأ البنك المركزي إلى الإقتراض من البنوك التجارية عن طريق السندات بفوائد، لكن البنوك الإسلامية تعتبرها من باب الغقراض بالفائدة، لذلك إستحدثت سندات القرض المبنية على المشاركة في الربح والخسارة.

4_يقوم البنك المركزي بتحديد سقف الإئتمان الذي يمنحه أي بنك في مدّة معينة ويطبق ذلك على البنوك الإسلامية، علما أن تمويلاتها تكون على سبيل المشاركة في الربح والخسارة عن طريق الإستثمار وليس عن طريق القرض، وبالتالي فإت تقييدها بالسقف الإئتماني يعتبر عائقا لها في ممارسة نشاطاتها المختلفة تماما عن البنوك التقليدية.

5_يحدد البنك نسبة رأس المال إلى الودائع من أجل تحقيق الأمان للمودعين، ويطبق ذلك على جميع الودائع لكن هذه بالنسبة للبنوك التجارية، اما البنوك الإسلامية فإن الودائع لأجل والودائع الإدخارية لا تعتبر قرضا، وإنما هي ودائع إستثمارية تخضع للربح والخسارة والبنك الإسلامي هوالضامن لها.

6_يقوم البنك المركزي بعمليات الرقابة والتفتيش على كل البنوك بما فيها البنوك الإسلامية، وذلك عن طريق الرقابة الميدانية والتأكد من صحة المعلومات المقدمة والسجلات المحفوظة لديه، وإجراء المطابقة بينها وبين البيانات المقدمة . ومنه يمكن القول أن علاقة رقابة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية هي مختلفة بإختلاف القوانين المصرفية وإختلاف الدول العربية والإسلامية في تعاملها والمرونة التي تبديها الأنظمة السياسية وعقود التأسيس للبنوك الإسلامية.

المطلب الرابع:أهم مشكلات المصارف الإسلامية في علاقتها مع المصرف المركزي

يعد وجود المصرف المركزي التقليدي كمشرف ومراقب على المصارف الإسلامية من المشكلات الكبرى التي تواجه عمل هذه المصارف وتعد أكبر معوق لها حيث كان لزاما على المصارف الإسلامية الإلتزام بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق برقابة المصرف المركزي دون إلتفات المصارف التقليدية المركزية لخصوصية أعمال المصارف الإسلامية حيث تتمثل أهم هذه المشكلات في :

1_ عدم مراعاة المصارف المركزية التقليدية للضوابط الشرعية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية حيث تعد الضوابط الشرعية الاساس في نشأة المصارف الإسلامية، والمحور التي تدور حوله مختلف تعاملاتها والتي على رأسها عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا حيث أن المصارف التقليدية المركزية تستعمل الفائدة في تحديد قيمة العقوبات المالية المطبقة على المصارف جراء مخالفتها للتعليمات أوالقوانين المصرفية فتجبر المصارف الإسلامية على الوقوع في أحد صور الربا الحرم شرعا.[1]

2_عدم ملاءمة وظيفة المقرض الأخير التي تقوم بها المصارف المركزية التقليدية لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، حيث تستخدم المصارف المركزية مجموعة من الأدوات لتحقيق هذه الوظيفة، كخصم الكمبيالات والأوراق التجارية والإقراض بفائدة وهي وسائل لا تتعامل بها البنوك الإسلامية.[2]

3_تعارض قيام المصارف المركزية التقليدية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية:حيث تتلخص سياسة السوق المفتوحة في قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية للمتعاملين في السوق المالية سواء كانومصارف أوأفراد، أوبيع أوشراء سندات على الخزانة العامة للدولة من السوق النقدية، وتعتمد هذه الأوراق على معدل الفائدة التي لا تقره المصارف الإسلامية والمصارف المركزية.[3]

---

[1] حمزة شودار، علاقة االبنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية ـ دراسة تطبيقة حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري ـ، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.2007، ص251.

[2] أحمد محمَّد السعد ومحمَّد وجبه الحنيني، بدائل المسعف الأأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، مؤتمر حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات، 31ماي ـ 3جوان2009، ص45.

[3] عبد العظيم أبوزيد، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفكر، سوريا، 2004، ص96.

4_يطبق المصرف المركزي التقليدي على المصارف الإسلامية نفس نسبة السيولة التي يطبقها على المصارف التقليدية ومن أنجح وافضل أدوات ضبط السيولة في النظام المصرفي التقليدي التحكم في معدل الفائدة وسعر الخصم، وخصم الأوراق التجارية وإعادة الخصم من ربا الديون المحرّم بنصوص قطعية من الكتاب والسنة ولا سبيل للمصارف الإسلامية إلا التعامل بمعدّل الفائدة أخذا أوعطاءا وهوما يتعارض مع مبادئ عمل المصارف الإسلامية لهذا يستلزم أن تراعي المصارف المركزية التقليدية خصوصية المصارف الإسلامية التي صادفت على مزاولتها للعمل المصرفي بما لا يخالف أحكام الشريعة.[1]

5_يطبق المصرف المركزي على المصارف الإسلامية نفس الإحتياطي القانوني التي يطبقها على المصارف التقايدية وعموما فإنه ليس هناك جدل حول تطبيق نسبة الإحتياطي النقدي على الحسابات الجارية لدى المصارف الإسلامية وفقا لنفس الأسس المطبقة على المصارف التقليدية، أما بالنسبة لتطبيق نفس نسبة الإحتياطي النقدي على حسابات الإستثمار، فهنا تنتج الإشكالية حيث يتعارض مع طبيعة الحسابات الإستثمارية لأن فيه تجميد لجزء كبير من الأموال وذلك لأن أصحابها أودعها لإستثمارها بواسطة المصرف متحملين نتائج الإستثمارات من ربح أوخسارة ومتقبلين المخاطر في ذلك فإذا لم تستثمر كليا بسبب ما أخذ منها للإحتياطي القانوني فإن العائد على أصحابها سيضعف مما يؤثر سلبا على حجم ربحية الودائع المصرفية العادلة. [2]

6_عدم ملائمة النماذج والتقارير التي يطبقها المصرف المركزي لطبيعة تلك البيانات والمعلومات التي تحتوي عليها الدفاتر المحاسبية والإحصائية بالمصارف الإسلامية:فالرقابة من خلال البيانات الدورية التي تقدمها المصارف للمصرف المركزي عادة ما تسمى بالرقابة الإحصائية أوالمكتبية وهي نوع من أساليب الرقابة العامة.[3]

---

[1] ناصر الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية ، منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة . المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 1996، ص 44.

[2] أحمد جابر بادران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 1999، ص97.

[3] لخضر مرغاد وحدة رايس، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر، مذكرة ماجستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمّد خيضر، الجزائر، 2001، ص4.

المبحث الثالث: التجربة الماليزية كنموذج عالمي ناجح في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

تعد الصناعة المالية الإسلامية من أسرع القطاعات نموا على مستوى العالم حيث تقدم بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمعاملات المالية التقليدية وفي هذا السياق تبرز التجربة الماليزية كنموذج رائد في تطبيق وتنظيم الصيرفة الإسلامية حيث إستطاعت ماليزيا من خلال رؤية إستراتيجية وجهود متواصلة أن ترسخ مكانتها كمركز عالمي للصناعة المالية الإسلامية.

المطلب الأول:نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

يشكل المسلمون نصف سكان دول جنوب شرق آسيا ويشكلون الاغلبية في ثلاث دول:ماليزيا، برونواي، أندونيسا وقامت ماليزيا السابقة بإنشاء أول مصرف إسلامي في المنطقة" بنك السلام، ماليزيا" سنة 1983.[1]

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الإقتصادي "أنكوعزيز" حين دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على إدخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج إستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية وقد حققت هذه الهيئة نظاما إدخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية بعد نجاح هذا النموذج للإدخار الإسلامي، بدأ الإهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة حيث ترجم ذلك عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرون خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ودفع النتائج للحكومة، حيث كانت النتائج إيجابية أي أنه إستوجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الاخذ بمبادئ والنشاط الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل وهوما يسمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلامي، وموازاة مع التوجه نحوإقامة نظام تجاري لا

[1] **حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية ضمن رؤية ماليزيا2020، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية5302 .2392:* EISSN:25882457PISSN، الجزائر، 2020/1/7، ص182.**

ربوي، سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية.

المطلب الثاني:الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

لقد أولت ماليزيا إهتماما بالغا بوضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل يدعم نموهذا القطاع ويتضمن إستقراره وسلامته حيث تظهر ملامح هذا الإطار فيما يلي :[1]

أولا:قانون الخدمات المالية الإسلامية2013:

لقد تم دمج قانون المصارف الإسلامية لسنة1983 وقانون التكافل لسنة 1984 وهوقانون ينص على تنظيم وإشراف المؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة الدفع والكيانات الأخرى ذات الصلة والإشراف على سوق النقد الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي لتعزيز الإستقرار المالي والإمتثال لأحكام الشريعة كما سن هذا القانون معايير ومبادئ توجيهية وسياسات لمختلف القطاعات متمثلة فيما يلي :

*المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية.

*المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالتكافل الدولي .

*المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالصكوك.

ثانيا البنك المركزي الماليزي:

لقد تم إعداد البنك المركزي الماليزي للعمل في إطار الحكومة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في تعزيز دور المجلس الغداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق

[1] وهيبة بن شوك وعبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، تقييم آداء النظام المالي الإسلامي للفترة2010ـ2018، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، الجزائر، مجلد3، عدد2، 2020، ص20.

بالقضايا الشرعية ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالإلتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا: وتشمل أساسا:

1_ مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB): أسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام2002 بدعم من الحكومة الماليزية ومقره كوالالمبور وهويهتم بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية لضمان جودتها وإستقرارها وتوافقها مع معايير الحكومة والرقابة الدولية.

رابعا:المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية(MFIG):

تأسس عام 2006وهوتابع للبنك المركزي الماليزي وهويسهم في تحقيق إستراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا ماليا عالميا يستقطب رؤوس الاموال الراغبة في الإستثمار في مجال التمويل الإسلامي حيث يسعى المركز لجعل ماليزيا مركزا ماليا عالميا في مجال إصدار الصكوك الإسلامية والمصرفية الإسلامية والتأمين الإسلامي وإدارة الصناديق الإستثمارية الإسلامية وتطوير الموارد البشرية.

خامسا:رابطة المؤسسات المصرفية ماليزيا(AIBIM):

والتي أنشأت 1996 لتشجيع ودعم بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس من خلال تقديم المساعدة والمشورة والتدريب لأعضاء الرابطة وتبني مطالبهم وتعزيز قدرتهم.

سادسا:المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF):

أسس من قبل البنك المركزي الماليزي عام2005 لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا إحترافيا في مجال التمويل الإسلامي.

سابعا:الأكادمية العالمية للبحوث الشرعية(ISRA):

التي أنشأها البنك المركزي الماليزي عام2008 لتكون مركزا متخصصا في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الإسلامي ومستودعا للمعرفة والعلم الشرعي وجهة تدريبية وتعليمية تستهدف الرفع من المستوى التأهيلي للممارسين والعلماء الشرعيين وطلاب الدراسات العليا فيها يتعلق بصناعة المالية الإسلامية في جانبها الشرعي والفني.

ثامنا:المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية(IBFIM) :

تأسس عام 2001لتحقيق أهداف الخطة الثالثة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية والمتمثلة في توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا في الصناعة المالية الإسلامية على جميع المستويات القيادية.

تاسعا:شركة تطوير صناعة الأوراق المالية(SIDC):

التي بدأت نشاطها عام 1994 بذراع تدريبي وتطويري لبيئة السوق المالية وفي عام 2007 تم تحويلها لكيان تجاري متخصص في التعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية على المستوى المحلي والعالمي.

عاشرا:المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF):

أسس عام 2003 كمنظمة مستقلة غير ربحية تعمل تحت إشراف البنك المركزي الماليزي لإعداد جيل من القادة الإداريين في المستويات العليا القادرين على قيادة شركاتهم المالية بكل فعالية كما يقدم العديد من البرامج التدريبية والتعليمية في مجال القيادة الإدارية الفعالة.

إحدى عشر:أمين المحاكم للخدمات المالية(OFS):

وهومعروف سابقا بمكتبة الواسطة المالية (FMD)وهومنظمة غير ربحية أنشأت للمساعدة في حل المشاكل والخلافات التي تقع بين العلماء والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية المختلفة.

إثنى عشر:شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية :

التي أنشأت في أواخر عام 2010 يقع مقرها في كوالالمبور بهدف تطوير السياسة النقدية غير المحدودة.

المطلب الثالث:الإبتكارات المالية الإسلامية التي قدمتها ماليزيا للعالم

تعد ماليزيا واحدة من الدول الرائدة في مجال الإبتكار المالي على مستوى العالم، حيث لعبت دورا محوريا في تطوير مجموعة من الحلول والمنتجات المالية التي ألهمت العديد من الأسواق المالية، بفضل بيئتها التنظيمية الداعمة، حيث إستطاعت أن تقدم إبتكارات مالية متميزة ساعدت على توسيع فرص الإستثمار وتقديم نماذج جديدة للتمويل المستدام، وذلك من خلال سوق رأس المال الإسلامي الماليزي الذي يوفر منصة حيوية لجمع التمويل للشركات والمشروعات المختلفة.

أولا:سوق رأس المال الإسلامي الماليزي :

هوسوق يتم فيها إدراج شركات ذات نشاط متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم فيها تداول الأوراق المالية الإسلامية، وكذا كل العمليات التي تجري في أسواق الأوراق المالية كالمقاصة والتسوية، كما يعرف سوق رأس المال الماليزي الإسلامي بحرصه على تطوير منتجاته من خلال إدخال تحسينات على المنتجات المتوفرة في السوق الماليزي لدمج الميزات المتوافقة مع الشريعة، أوإبتكار منتجات إسلامية جديدة حسب إحصائيات سوق رأس المال الماليزي لسنة2017 فإنه يملك 688شركة نشاطها في السوق متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر أكبر سوق مصدر للصكوك الإسلامية في العالم.[1]

ولقد طورت مايزيا سلسلة كبيرة من الأدوات والخدمات لدعم سوق رأس المال الماليزي الإسلامي، وأهم هذه الأدوات:

1_بيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية: الصفقة التفاوضية Islamic Securities selling and buying Negotiated

[1] رقية بوطويل وصبرينة بوخاري، الإبتكار المالي الإسلامي، تجربة سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد8، العدد16، 2021، ص15.

بدلا من إعتبار الصفقة قرضا وإقتراضا فلبيع إن المنتج المالي الجديد إعتمد البيع والشراء وفق إطار قانوني موافق للشريعة، أشرفت عليه مجموعة من خبراء المالية والشريعة، وقد تم تحديد التعامل بهذا المنتج المالي الجديد من خلال المذكرة التقنية رقم الأوراق المالية الصادرة عن هيئة الماليزية .Technical Note N°3/2017 منتج ISSBNT موافق لأحكام الشريعة وهوبديل عن الإطار التقليدي لقرض وإقتراض الأوراق المالية، وقد تم بناء نموذج هذا المنتج على أساس(بيع وشراء)الأوراق المالية، تقتضي الصفقة بأن البيع الأول بيع على أساس سعر معلوم متفق عليه، وعلى آلية دفعه كذلك سيكون لدى البائع والشتري معلومات كافية ودقيقة عن معاملة ISSBNT ويتعين عليهما تقديم تأكيدات تجارية لنتفيذ معاملات البيع والشراء التي تتم من خلال حاملي رخصةCMSLالخاصة بهم وهي رخصة خاصة بالمتعاملين في البورصة الماليزية.[1]

2_الصكوك الخضراءSUU GREEN:

في يوليو2017 تم إصدار الصكوك الخضراء الدولية في SRI بواسطة شركة تادوللطاقة Tadau Energy SdnBhd وهي نتيجة التعاون بين لجنة الأوراق المالية وبنك نيجارا الماليزي ومجموعة البتك الدولي، وهي محاولة للتطوير الإيكولوجي لتسهيل نموالصكوك الخضراء وإدخال ادوات مالية مبتكرة لتمويل إحتياجات البنية التحتية العالمية الخضراء . كما أن هدف هذه الصكوك هوتغطية تمويل الإستثمارات التي من شأنها توليد فوائد بيئية كجزء من إستراتيجيات مشاريعها لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، وتشمل هذه الفوائد البيئية الحد من جميع أنواع التلوث والحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري وتحسين كفاءة الطاقة مثل طاقة الرياح وإتخاذ التدابير من أجل التخفيف من تغير المناخ.[2]

ثانيا_التكنولوجيا الرقمية في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي منذ سنة 1961 ومن أبرز معالم هذا التطور طرح أوّل منصة يقوم من خلالها الأفراد والشركات والمستثمرون بتوجيه صناديق الإستثمار من خلال البنوك الإسلامية لتوفير

[1] وهيبة بن شوك وعبدوس سميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 27 ـ 28.

[2] رقية بوطويل، صبرينة بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص19.

التمويل للعملاء الذين يتقدمون بالطلب عبر الأنترنت، وتعتبر المنصة الإستثمارية أوّل حل مالي إسلامي تقدمه مجموعة من البنوك(ستتة بنوك إسلامية)ممّا يدل على رغبة البنوك الإسلامية الماليزية في إحتضان ثورة التكنولوجيا المالية.

تضاعفت الخدمات المصرفية عبر الأنترنت في ماليزيا أرّبع مرات في العقد الماضي، حيث تجاوزت معدّل الإستخدام بنسبة90%في عام 2018 كما تزدهر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

ثالثا_الإبتكارات التكنولوجية في صناعة الخدمات المالية الماليزية:من بين هذه الإبتكارات:

1_ منصة حساب الإستثماريIAP:هي منصة غايتها تحويل أموال المستثمرين إلى مشاريع إقتصادية حيوية، وتعد جزء من الإبتكار المستمر في منتجات التمويل الإسلامي، حيث تم إنشاءها في فبراير 2015 بماليزيا كانت أوّل منصة تطبقها على شبكة الأنترنت آنذاك، ثم تطوى المنصة وتبنيها من طرف شركة RAEED وتضم هذه المنصة العديد من مؤسسات التمويل الإسلامي، وحيث سُهل الإستثمار المباشر من قبل المستثمرين في مشاريع قابلة للحياة من إختيارهم، وكذلك إمكانية الوصول المباشر إلى مجموعة واسعة من الفرص الإستثمارية والشركات .

2_التمويل الجماعي التمويل الجماعي :هووسيلة لزيادة رأس المال من خلال الجهد الجماعي للأصدقاء والعائلة والعملاء والمستثمرين والأفراد (أوالمتبرعين) سيفيد هذا النضج من الجهود الجماعية لمجموعة كبيرة من الأفراد عبر الأنترنت بشكل أساسي عبر وسائل التواصل الإجتماعي والمنتديات، ويستفيد من شبكاتهم لتحقيق وصول أكبر وعر أكبر، على نحومتزايد، يشارك مستثمرون كبار، بما في ذلك المؤسسات المالية وبيوت التمويل والمكاتب العائلية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

ماليزيا قامت بإطلاق أربع منصات تمويل جماعي إسلامي من بينها:

أ_**منصة مجموعةETHIS**:تم تأسيس ETHIS كنادي إستثماري خاص في سنغافورا عام 2014 قبل الإنتقال إلى ماليزيا، ومؤخرا في 2020 منحت أوّل رخصة تمويل جماعي للأسهم الماليزية التوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا.

ب_منصة Launch good.com: إنشاء لها مكتب تمثيلي بماليزيا وهوأكبر منصة للتبرعات الإسلامية في العالم ومكافأة منصة التمويل الجماعي الإسلامية ومقرها الولايات المتحدة، جمعت 35مليون دولار أمريكي في أكثر من 102 دولة ومولت3274 حملة، مع التركيز بشكل كبير على حملات جمع الأموال الشخصية.

3_صناعة التكافل الماليزية:

تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانيات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي قام تأسيسه عام1983، كما تمتعت صناعة التكافل الماليزية منذ تأسيسها 35 عاما سابقا بإزدهار وتطور ملحوظ على مدى تلك السنوات، حيث تطورت من صناعة مكونة من شركة واحدة بمنتجات أساسية محدودة جدا إلى صناعة راسخة تم دمجها ضمن التيار السائد للنظام المالي الإسلامي، وتم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي الماليزي وشركات التكافل وإعادة التكافل من أجل صناعة ديناميكية وصامدة في مجال التكافل .[1]

المطلب الرابع:العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية .

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة عالميا في صناعوالتمويل الإسلامي خاصة في مجالات مثل: الخدمات المصرفية الإسلامية، والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا راجع إلى عدة أسباب :

أولا:تنوع المنتجات المصرفية والقدرة على الإبتكار:

عموما تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية بإستخدام مبدأ معاملات مثل: المرابحة، الإستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة، الكفالة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدّم اليوم أكثر من 50 منتج وخدمة، التي تطورت طيلة أربع فترات أساسية خلال 1999، 1993، 1983 وحاليا .[2]

[1] **بياس منيرة وفالي نبيل، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية، المجلة الدولية للمالية الريادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد3، العدد1، 2020.**

[2] **أحمد بوريش ولشهب الصادق، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، العدد 1، 2015، ص ص 90 ـ 91 .**

ثانيا: القدرة على مواجهة المخاطر المالية:

إستطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال إتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي في عام 1994م لمعالجة مشكلة السيولة الكامنة في التمويل، قام البنك المركزي الماليزي بنك Negaraبخلق سوق مالية إسلامية، بهدف السماح للبنوك الإسلامية بإستثمار في بنك إسلامي آخر وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة وبين البنوك المضاربة للغستثمار لتقاسم الأرباح، كما قامت الحكومة الماليزية ايضا بإطلاق مجموعة من الإستثمارات الحكومية وعقود تمويل الدولة دون أجر ثابت، وذلك وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل" البيع بالتعجيل "القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز سوق ما بين البنوك الإسلامية والحد من خطر حدوث أزمة سيولة، كما قام بنك نيجارا أيضا عام 1997 بإنشاء مجلس الشريعة الإستثماري وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة، ثم تعيين بنك نيجارا منذ عام1999 للقيام بدور مقرض للبنوك الإسلامية، وثم إستحداث أذونات الخزانة الإسلاميةعام 2004، وهي أوّل أذونات خزانة إسلامية في العالم، الأمر الذي ساهم في تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية في عز الأزمة المالية 2008.

ثالثا:التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية:

ركزّت ماليزيا على المبدا الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الإقتصادية، مع الإهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين، وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية.[1]

كما أن فلسفة التجربة الماليزية تقوم على الرؤية الإسلامية للنظام الإقتصادي وذلك في عدة نقاط:

[1] **منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، الجزائر، مجلد5، عدد1، 2022، ص ص 1463 ـ 1469 .**

1_العدالة الإجتماعية:تتمثل في التوزيع العادل للثروة والدخل بين كافة أطياف المجتمع الماليزي دون تمييز وهوما يحقق التكافل الإجتماعي والتوازن العام.

2_الملكية المزدوجة:حيث يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة إذا كانت مصادر مشروعة، ويضع قيد على توسع ولي الأمر في الملكية العامة .

3_الحرية الإقتصادية:والتي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الإقتصادي في إطار المصلحة العامة، من خلال تهيئة المناخ له ومراقبة نشاطه ليتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

4_وصول نسبة الفائدة إلى الصفر: وهوما يوافق تحريم الربا في الشريعة الإسلامية، وقد أعلنت ماليزيا عن رؤية عام2020 وهي خطة الثلاثين سنة، تهدف لجعل ماليزيا دولة متقدمة تحظى بمستوى معيشي مرتفع، من خلال إعتماد إستراتيجيات تمنها من التحول إلى دولة متقدمة بعد شراء وتصنيع الدول الصناعية دون خسارة شخصيتها الأخلاقية والثقافية أوالدينية.

رابعا:البنية التحتية والمؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية :

إهتمت ماليزيا بالعنصر البشري والذي يعد الركن الأساسي في نموإزدهار أي صناعة، ولقد أدرك المسؤولون من وقت مبكر أهمية هذا الأمر فكان إنشاء للجامعة الإسلامية العالمية ومعاهد التدريب المتخصصة، وإقامة الندوات والمؤتمرات كوسائل لتوفير وتأهيل الكوادر البشرية التي تسهم في سد إحتياجات القطاع المصرفي والمالي بل وحتى على مستوى أعضاء الهيئات الشرعية، ومنعت الأنظمة عضوالهيئة الشرعية من شغل عضوية أكثر من مصرف واحد وذلك لتشجيع إستقطاب طلبة العلم للعمل في تلك الهيئات وتطوير مهاراتهم ومعارفهم، كما أسست العديد من المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية منها:[1]

[1] **سميرة عبدوس ووهيبة بن شوك، مرجع سبق ذكره، ص ص، 20 ـ 21.**

1_مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB): أسس عام 2002 بدعم من الحكومة الماليزية ومقره كوالالمبور وهويهتم بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية لضمان جودتها وإستقرارها وتوافقها مع معايير الحوكمة والرقابة الدولية.

2_المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية(MIFC): أسس عام2006 وهوتابع للبنك المركزي الماليزي، وهويسهم في تحقيق إستراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا ماليا عالميا يستقطب رؤوس الأموال الراغبة في الإستثمار في مجال التمويل الإسلامي.

3_رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا(AIBIM):والتي نشأت عام 1996 لتشجيع ودعم بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس، من خلال تقديم المساعدة والتدريب لأعضاء الرابطة وتبني مطالبهم وتعزيز قدراتهم.

4_المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي(INCEIF):أسس من قبل البنك المركزي الماليزي عام 2005 لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا إحترافيا في مجال التمويل الإسلامي.

5_شركة تطوير صناعة الأوراق المالية(SIDC)والتي بدأت نشاطها عام 1994 كذراع تدريبي وتطويري لهيئة السوق المالية الماليزية وكجهة رائدة في مجال التعليم والتدريب وتوفير المعلومات فيما يخص الأوراق المالية.

خامسا:الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا :

لتتمكن ماليزيا من بلوغ هدفها المتمثل في الريادة العالمية للتمويل الإسلامي، كان لابد عليها من تهيئة بيئة مواتية من إطار قانوني وتنظيمي تحدده أدوات وسياسات واضحة المعالم كما أن القوانين والتعليمات المنظمة لعملها تتميز بإستقلاليتها عن المصارف التقليدية كقانون خدمات المالية الإسلامية2013.

سادسا:الإستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية:

كما هومعلوم فإن السندات المدعومة على الأصول الحقيقية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فإن ثلث سوق سندات العالم في ماليزيا.[1]

[1] لشهب الصادق وبوريش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 92 ـ 97 .

خلاصة
الفصل الأول

خلاصة

يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية تقدم بديلا أخلاقيا و مستداما للنماذج المصرفية التقليدية،إن التركيز على العدالة و الشفافية و تجنب المحرمات كالربا و الميسر لا يخدم فقط إحتياجات المسلمين الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع عقيدتهم ،بل يساهم أيضا في تعزيز الإستقرار المالي و تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة.

كما تلعب النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قدرتها على توسيع نطاق هذه الصناعة و جذب شرائح جديدة من العملاء مؤكدة على المرونة و القابلية للتكيف التي تتمتع بها الصيرفة الإسلامية.

كما أن التنوع في المنتجات المصرفية الإسلامية يعكس قدرتها على تلبية مختلف الإحتياجات التمويلية للأفراد و المؤسسات ،و كلما تنمو و تزدهر الصيرفة الإسلامية يزداد الوعي بأهميتها ودورها المحوري في النظام المالي العالمي.

إن فهم الإطار النظري المتين الذي تستند إليه هذه الصناعة هو خطوات أساسية نحو تعزيز تطبيقاتها و تطوير أدواتها بما يخدم مصلحة المجتمعات و الإقتصاديات على حد سواء.

الفصل الثاني: النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر وتحدياته

تمهيد:

أصبح التمويل الإسلامي في العقود الأخيرة مطلبا ضمن مطالب الإقتصاد الإسلامي على المستوى الدولي كنتيجة طبيعية للفلسفة التي يحملها، والتي تنطوي على العدالة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية مقارنة بالسياسات الإقتصادية التقليدية، الوضعية التي يسيطر عليها الرغبة غير المتناهية في تحقيق الأرباح دون الإهتمام بعدالة توزيعها.

وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية والتوجه نحوتوطين الصيرفة الإسلامية بالإعتماد على مجموعة من الإصلاحات وتهيئة المناخ الملائم لعملها، لتمكين الإقتصاد الوطني من الإستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وإن الجزائر تحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويغرز التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة وإستقرارا، وقد شهدت مؤخرا صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر تحولات هامة بفعل الإهتمام المتزايد بإدماج الصيرفة الإسلامية ومحاولة تذليل الصعوبات التي حالت دون تطبيقها وإدماجها في النظام المالي الجزائري، الذي يعتبر من الأوائل عربيا في إعتماد هذه التجربة وذلك من خلال بنك البركة عام 1990 ومصرف السلام عام 2008 اللذان ينشطان في ظل بيئة قانونية خاصة بالبنوك التقليدية ونزولا أيضا عند رغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وتنفر من المعاملات التقليدية الربوية مما يساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية وإستقطاب عملاء جدد وتحقيق التنمية في الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول:مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تبنت الجزائر المصارف الإسلامية كونها دولة مسلمة، فسمحت بإنشاء فروع لها بإقليم الجزائر لبنك البركة(1991)وبنك السلام_الجزائر_(2008)وذلك تحت ترخيص البنك المركزي أوما يسمى ببنك الجزائر، ولتشجيع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ثم فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة إيجابية لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي بعد أن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين هما بنك البركة والسلام بغية تنويع مصادر تمويل الإقتصاد الوطني، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر وأهم المصارف التي فتحت نوافذ وقدمت منتجات إسلامية.

المطلب الأول: تطور ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تاريخيا وجدت مقالة يرجع تاريخها إلى سنة1347هـ /1928م، تدعوإلى إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، على الأرجح قبل جمادى الآخر سنة1348هـ/1929م تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله من قبل كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين لكن السلطات الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته وتعود هذه المقالة إلى "الشيخ إبراهيم أبواليقظان"ونشرت في صحيفة وادي ميزاب بتاريخ11 محرم 1347هـ الموافق ل29يونيو1928م تحت عنوان"جامعة الجزائر إلى مصرف أهلي"، إذ يمكن القول الشيخ"إبراهيم أبواليقظان"كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ولكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعود لاعتبارات قانونية أومالية وإنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي.[1]

وقامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، أين أعتبرت الجزائر من الدول السباقة لإعتماد هكذا نوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول الأخرى، ولكن ذلك لم ينعكس

[1] **عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر القرن 18 الماضي، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، المجلد19، العدد2، 2013، ص ص 5.1.**

على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم إعداد سوى مصرفين إسلامين آخرها حصل على إعتماد سنة2008.

وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف ومؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لمصارف محلية ومنذ إعتمادها إلى يومنا هذا شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا ملوحظا لمكانتها.

مر تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات التي يوضحها الملحق رقم1

وهذا الجدول يوضح تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات[1]

[1] **محمد كريم قروف، متطلبات تطبيق أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري، مقال منشور في موقع مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الموقع:**
Whcxokribdc. #/182/id/dettails/article/com.kantakji.giem.http :// تم الإطلاع بتاريخ:25مارس2025، على الساعة16:00.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر وأهم منتجاتها.

تعرف المنظومة البنكية الجزائرية بنكين إسلاميين وهما :بنك البركة وبنك الإسلام، كما تعرف مجموعة من شبابيك الصيرفة الإسلامية.

أولا: بنك البركة الجزائري:

1_ تقديم بنك البركة:

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة1984 من خلال الإتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة ببنك التنمية الريفية وشركة دالة البركة القابضة الدولية، حيث تم تقديم قرض من طرف شركة دالة القابضة للحكومة الجزائرية بلغت قيمة 30مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة قرض لخلق جومن الثقة بين الجزائر والمجموعة.[1]

ثم إنشاء بنك البركة الجزائري سنة1990 وهذا بعد صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14أفريل1990 [2]، الذي يسمح بإنشاء فروع ومكاتب أجنبية وفروع خاصة، فهونتيجة الإجتماع الرابع عشر للمصرف الإسلامي للتنمية بالجزائر في 1مارس 1990، في 20 ماي1991 تأسس رسميا، وأصبح مؤسسة مؤهلة رسميا للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والإستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ولقد بلغ رأس مال المصرف آنذاك 500 مليون دينار جزائري إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم رفع رأس المال الإجتماعي سنة 2009 إلى 10 ملايير دينار جزائري.[3]

---

[1] **طايبي وهيبة، مسألة الفوائد في إطار البنوك الإسلامية، مذكرة لشهادة الماجستر في القانون، كلية الحقوق، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص15، بتصرف.**

[2] **قانون رقم 10.90 المؤرخ في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية ج ج د ش، الجزائر، العدد16ـ 18 .**

[3] **عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 58 ـ 59 بتصرف.**

تمثلت المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري في :

1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994:الإستقرار والتوازن المالي للمصرف.

2000:المرتبة الأولى بين المثارف ذات الرأسمال الخاص .

2002:إعادة الإنتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006:زيادة رأس مال المصرف إلى 2.5 مليار دينار جزائري.

2009: زيادة ثانية لرأسمال المصرف إلى 10مليار دينار جزائري.

2012:تفعيل منظومة مصرفية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016:الزيادة في مجال التمويل الإستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017:زيادة ثالثة لرأسمال المصرف إلى 15مليار دينار جزائري.

2018:أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي.

2018:من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية .

2018:من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.[1]

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص58.

2_خصائص بنك البركة:

من الخصائص التي تميز بها البركة هي :[1]

أ_بنك المشاركة: يستمد بنك البركة الجزائري مبادئه من الشريعة الإسلامية، والتي وضعها الفقهاء وعلماء الإقتصاد الإسلامي ضمن إطار أطلق عليه نظام المشاركة بنص القاعدة الفقهية الغنم بالغرم.

ب_مصرف مختلط: حيث يختلف عن غيره من المصارف بإعتباره حالة إستثنائية ونادرة، حيث أنه مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري.

ج_مصرف ينشط في بيئة تقليدية:يعمل مصرف البركة تحت إطار مصرف الجزائر ويخضع لقوانينه ونظمه الرقابية المبنية على أساس ربوي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية مما يجعله يعمل بالنمط التقليدي القائم على الربا المحرّم.

3_أهم صيغ التمويل الإسلامي في مصرف البركة الجزائري:

يوفر بنك البركة الجزائري منتجات مالية للمؤسسات والمهنيين والافراد ويقترح عليهم صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف منها : المرابحة، بيع السلم، الإجارة، المشاركة، المضاربة...إلخ [2]

أ_تمويل الإستثمار :يوجه هذا النوع إلى أصحاب المؤسسات الراغبين في شراء معدات وتجهيزات جديدة، توسيع المؤسسة، بناء وحدة جديدة، إعادة تهيئة مساحة شاغرة لغضافة خط إنتاج جديد، تنمية النشاط أوشراء أرضية صناعية وتجارية أوبناء مبنى للإستعمال الصناعي والتجاري.

---

[1] عبد الرزاق بوعيطة، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، المجلد9، العدد09، 2018، ص249.

[2] مصرف البركة، المؤسسات والمهنيين/تمويل . المهنيين/تمول . العقارات، الجزائر. أنظر للموقع: https : //www . albaraka_bank.dz تاريخ الإطلاع 2025/03/29 ، 17:30.

ويمتاز هذا النوع من التمويلات بالخصائص التالية:صيغ التمويل فيه معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف وفترة سداد تصل إلى 05سنوات، إصدار التمويل بمجرد تحصيل الضمانات، إمكانية تأجيل الدفعة الأولى، إجراءات سريعة ومكيفة تتماشى مع خطة الإستثمار الخاصة بكل مؤسسة.

ويتم الإعتماد في هذا النوع من التمويلات على مجموعة من الصيغ وهي المرابحة، الإستصناع والمشاركة المتناقصة، يشترط فيها المصرف عمولة تسيير 1 %تحسب على مبلغ التمويل وهامش ربح يعادل من 5.5 إلى 8%كما يشترط مصرف البركة توظيف كلي أوجزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لمصرف البركة الجزائري كشرط أساسي للإستفادة من هذا النوع من التمويل.

ب_تمويل المهنيين:وتتمثل في

- تمويل التجهيزات المهنية:يعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة ويقدم للمهنيين الراغبين في تجسيد مشاريعهم لإستحداث معداتهم القديمة ويتم التمويل على أساس الوضعية المالية للنشاط وحسب نوع التجهيزات التي يريدون الحيازة عليها.
- تمويل المركبات والسيارات النفعية: يعتمد مصرف البركة على صيغة الإجارة في تقديم هذا النوع من التمويل للمهنيين الراغبين في تجديد تجهيزاتهم المتنقلة القديمة أومركباتهم النفعية المعطلة أوقيد التصليح.
- تمويل العقارات :ويعتمد مصرف البركة على صيغة الإجارة في تقديم هذا النوع من التمويل للمهنيين الذين يرغبون في الحيازة على عقار لإنشاء مؤسسة جديدة أوالقيام بأشغال التهيئة أوالتوسيع لتلبية رغبات الزبائن.

ج_تمويل الأفراد: وتتمثل في :[1]

- **سيارة البركة:** يوفر مصرف البركة لعملائه إمكانية شراء سيارة من خلال إختيارهم من بين مجموعة واسعة من السيارات المنتجة محليا ويعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة المرابحة.

[1] مصرف البركة، خدمات للأفراد أنظر للموقع:**albaraka_bank.dz . www// : https**تاريخ الإطلاع **2025/03/29 ، 16:45**.

- **دار البركة لإقتناء منزل:** يوفر مصرف البركة لعملائه الذين لا يمتلكون الموارد المالية الكافية والراغبين في شراء منزل وذلك من خلال التقرب إلى أحد المرقين العقاريين أوأحد الخواص لإختيار منزل ويعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.
- **دار البركة لبناء مسكن:**يوفر مصرف البركة للأفراد الذين يرغبون ببناء منزل وذلك من خلال إختيارهم لمكان المنزل وإتمام تصميمه بالمواصفات التي يريدونها وذلك من خلال صيغة الإجارة الموصوفة بالذمة مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للمصرف.[1]

ثانيا: بنك السلام الجزائري:

1_تقديم بنك السلام:

بنك السلام هوبنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهوثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم إعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008 بدأ بنك السلام الجزائري الخاص ممارسة نشاطه في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يقتحم السوق الجزائرية ويقدم رأس مال بنك السلام الجزائري الذي تم إفتتاحه الغثنين 20أكتوبر 2008 في الجزائر ب7.2 مليار دينار جزائري، 100 مليون دولار ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا، ويبلغ عدد المساهمين في بنك السلام 22مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان.

2_الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري:

يقدم مصرف السلام تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع إحتياجات شرائح المجتمع الجزائري وفيما يلي نذكر أهم الخدمات التي يقدمها:

أ_العمليات المصرفية:

- **حساب جاري** : هوحساب يومي تشغيلي يلبي متطلبات الأعمال المصرفية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

[1] **مصرف البركة، دار البركة لبناء مسكن، أنظر للموقع:albaraka_bank.dz . www// : https تاريخ الإطلاع 2025/03/29 ، 18:00.**

- دفتر شيكات مجاني.
- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- **حساب التوفير:** يفتح للأشخاص الطبيعيين قصد إستثمار أموالهم وفقا لمبدأ المضاربة الشرعية.
- **حساب الإستثمار:** يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشروط ملائمة تسمح بإستثمار مدخراتهم عن طريق الإكتتاب في سندات الإستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقا لمبدأ المضاربة .

إضافة لما سبق يقدم مصرف السلام خدمات تقليدية مثل:

_إكتتاب سندات الإستثمار وفتح دفتر التوفير "أمنيتي".

_بطاقة توفير "أمنيتي" .

_حسابات الإستثمار.

_الخدمات المصرفية عن بعد.

_خدمة"موبايل بنكينغ" وخدمة مايل سويفت "سويفتي".

_خدمة بطاقة الدفع الإلكترونية"آمنة" وبطاقات السلام فيزا الدولية.

_خدمة الدفع عبر الأنترنت AMINA ـE[1]

بالإضافة إلى طرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية :

_عقد المرابحة للآمر بالشراء، عقد الإجار، عقد السلم، عقد المضاربة، عقد المشاركة، عقد الإستصناع... إلخ.

[1] **عبد الرزاق بوعيطة، تقييم الدور الإقتصادي لمصرف السلام الإسلامي(دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري)مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، مجلد12، العدد2 ، 2019، ص ص 775 ـ 776، بتصرف.**

3_ أهم الصيغ التي يقدمها مصرف السلام الجزائري:

يقوم المصرف بتمويل المؤسسات والأفراد عن طريق مجموعة من الصيغ وهي المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة ،السلم، الإستصناع، والبيع بالتقسيط.

ثالثا:المؤسسات المالية التي فتحت نوافذ إسلامية وسوّقت المنتجات الإسلامية:

1_ النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام 20_02 منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، نذكر منها: [1]

- **بنك الوطني الجزائري BNA**:بعد حصول البنك عى ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس30جويلية2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وبادر في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية رسميا يوم04أوت2021 ويقدم 9منتجات للصيرفة الإسلامية موجه لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين وتتمثل في :

_حساب التوفير الإسلامي للشباب.

_الإجارة المنتهية بالتمليك.

_الحساب الجاري الإسلامي.

_حساب التوفير الإسلامي.

حساب الإستثمار الإسلامي.

_المرابحة(لإقتناء السيارات، المرابحة للعقارية، المرابحة لإقتناء التجهيزات).

[1] **سليمة بن زكة وعزالدين شرون، واقع الصيرفة في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، جامعة 20أوت1955 سكيكدة، الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، مجلد10، العدد2، 2022، ص ص295_298، بتصرف.**

_حساب ودائع تحت الطلب.

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**: بتاريخ29سبتمبر2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وفي 16مارس2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ويقوم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين وهي كما يلي :

_**الصنف الأول**: خاص بالحسابات ويشمل ما يلي:حساب توفير أشبال إسلامي، حساب جاري إسلامي، حساب إدخار إسلامي إستثماري، حساب توفير إسلامي.

_**الصنف الثاني**:ويشمل مجموعة من المنتجات لصيغة المرابحة وتتمثل في :المرابحة لوسائل النقل، المرابحة للصفقات العمومية، المرابحة للأشغال، المرابحة للصادرات، المرابحة للمواد الأولية، المرابحة للإنتاج الفلاحي، المرابحة للعتاد المهني.

- **القرض الشعبي الجزائري(CPA)**: وفي 25أكتوبر2020 شرّع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته 174 بوادي حيدرة بالجزائر العاصمة، بعد أن تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الاعلى، وتتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد، المؤسسات والشركات وهي كالتالي :(القرض الشعبي الجزائري2021)

_الحساب الجاري الإسلامي.

_حساب الصك الإسلامي.

_حساب التوفير الإسلامي.

_المرابحة عقار.

_المرابحة سيارة .

_المرابحة تجهيز.

- **الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط(CNEP)**: بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والإحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية في سبتمبر 2020، إنطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في نوفمبر2020 ويقوم البنك بتوفير ثلاث منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل ثمانية منتجات، قام بنك الجزائر بترخيص تسويقها ضمن نظام 20_02 وتتمثل في ما يلي:

_الحساب الجاري الإسلامي.

_حساب الشيك الإسلامي.

_إجارة تمليكية.

كما قدم البنك بفتح أوّل وكالة بنكية عمومية في الجزائر1ديسمبر2020 مخصصة حصريا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

- **بنك الجزائر الخارجي(BEA)**: أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم30ديسمبر2021 على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتوازي مع فتح نافذتين إسلاميتين على مستوى فروعه في كل من فرع "عين الدفلى"وفرع"العلمة" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ويقدم بنك الجزائر الخارجي 7منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كمرابحة السيارات، المرابحة العقارية، مرابحة السلع الإستهلاكية، حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **بنك التنمية المحلية (BDL)**:بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الئرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية أطلق البنك أوّل نافذة إسلامية يوم10جانفي2022تحت إسم "البديل"لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وبهذا تكون جميع البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت عالم الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذها الإسلامية، وهوما يؤكد سعي الحكومة نحوتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويقد البنك 9منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجه للمؤسسات، المهنيين والخواص وتتمثل في ما يلي:الحساب الجاري، حساب الودائع للإستثمار، المضاربة، إجارة منتهية بالتمليك، حساب الصك، حساب الإدخار.

2_النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة:

قامت العديد من البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر بتقديم بعض الخدمات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **بنك الخليج(AGB)**: هوبنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري في عام 2004 وهوتابع لمجموعة بنك البركان بالكويت، يهدف إلى تلبية حاجات عملائه من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التقليدية، قام البنك بتقديم بعض المنتجات التوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كصيغة المرابحة .
- **بنك ترست الجزائر**:هومصرف بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، بدأ نشاطه في أفريل2003 ومنذ عدة سنوات أطلق البنك منتجات الصيرفة الإسلامية كالبيع بالأجل، التمويل بالسلم، التوفير التساهمي، بالإضافة إلى التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع.
- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر**:تأسس سنة 2003 يتواجد بهذا البنك 7فروع موزعة على المستوى الوطني تقدم خدمات مصرفية متنوعة لعملائه، كما أطلق البنك أيضا بعض المنتجات المصرفية الإسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية في 2015 مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، بيع السلم، الإستصناع.
- **المؤسسة العربية المصرفية**: تحصل على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على مستووكالة "بئر مراد رايس"تتميز هذه النافذة بإطار تنظيمي محكم يفصل بين نشاط النافذة ونشاط البنك التقليدي.

المطلب الثالث: مبررات التوجه نحوالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

هذا التوجه نحوتوطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأوّل إلى وجود إرادة سياسية تدفع في هذا الإتجاه، بالإضافة غلى أسباب أخرى.

أولا:الإرادة السياسية:

توفر قدر من الإرادة السياسية التي دفعت في إتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية، وقد عبّر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله"أن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالإعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن.[1]

ثانيا: الإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي:

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هوالإستفادة من مزايا التمويل الإسلامي، ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الإقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهوما جعله أكثر قدرة على التصدي وإمتصاص آثار الأزمات المالية.

هذا وقد أقر العالم بصلابة الأاسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها، بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها.فقد لاقت المصارف الإسلامية إعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها خاصة بعد أعقاب أزمة2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009 إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية.[2]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، للبنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http: //www.aps.dz/ar/economie

[2] حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20 ـ 21 مارس2010.

وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا [1]

وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشون المالية في المجلس، إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع المسلمين وغير المسلمين.[2]

وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية والمديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي(ECB) حاليا كريستان لاغارد بأنها ستكافح لإستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.

ثالثا:وضعية الإقتصاد الجزائري:

كما هومعلوم أن الإقتصاد الجزائري هوإقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة إقتصادية جادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90%من إجمالي إيراداتها والتراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بداية 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62مليار دولار في فيفري2020 من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الإقتصادية لدعم إقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة والإستفادة ممّا تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النموالتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الإدخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الإقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.[3]

---

[1] **Clarisse, Y, Le Parlement donne le feu vert aux obligation islamiques, lepoint.fr, 17/09/2009.Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites-economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux- obligation islamiques/916/0/378138 .**

[2] **محيسن وف.م، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 1جوان2019.**

[3] **سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والإقتصاد، المجلد7 العدد13، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والإقتصاد، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص215.**

رابعا:الوازع الديني:

إن إعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي إستجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف إستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

خامسا:صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:

هناك سبب آخر لهذا التوجه وهوأن لجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلى على بنكين فقط(بنك البركة وبنك السلام)اللّذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع3% فقط من الحصة السوقية، وكما هومعلوم توجد بالجزائر 29مؤسسة بنكية منها 7 عمومية حكومية وأكثر من 20 بنكا أجنبيا.

سادسا:محاولة إمتصاص السيولة من السوق الموازية:

تشير بعض التقديرات أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50مليار دولار، وهوما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك إمتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في أبريل 2016 عملية إقتراض داخلية في شكل سندات خزانة بهدف إستقطاب الأموال المتداولة في الإقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ جمع قرابة 27مليار دولار على الأقل.[1]

[1] كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة.

Retrieved From https://**www**.**alaraby**.**co**.**u**/**economie**/**2019**/**2**/**19**.

سابعا:الدفع نحوشمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها:

إن من مبررات إعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هوالسعي نحوزيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الإستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقتراض بالفائدة.[1]

[1] كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة.

Retrieved From https://**www**.**alaraby**.**co**.**u**/**economie**/**2019**/**2**/**19**.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

تعتبر الجزائر سوقا واعدا للصيرفة الإسلامية فمع وجود قاعدة سكانية كبيرة ومتزايدة الإهتمام بالمنتجات المالية الإسلامية بدأت الجزائر خطوات جادة نحوتبني وتطوير هذا القطاع، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال ما يلي:

المطلب الأول:الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعد الإطار التنظيمي والتشريعي حجر الزاوية في بناء وتطوير اي صناعة مالية ولا نستثني من ذلك الصيرفة الإسلامية وفي هذا السياق تتمثل القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الصيرفة في الجزائر فيما يلي :

أولا:قانون النقد والقرض90_10:

رغم أن هذا القانون لايراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل وفق هذا القانون وتشمل اهم تعديلات هذا القانون فيما يلي:[1]

1_الأمر رقم01_10 أول تعديل لقانون النقد والقرض كان في 2001/02/27 تحت الأمر رقم01_10حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر بالإضافة إلى الفصل بين مجلس بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

2_الأمر رقم 10_04 جاء هذا الأمر المؤرخ في2010/08/26 لتعديل وتثمين الأمر رقم 03_11.

3_الأمر03_11 جاء هذا الأمر المؤرخ في 26أوت2003 بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون النقد والقرض 90_10 ولكنه يلغيه ويحل محله ويشدد على ضرورة تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها وفرض العقوبات للمخالفين لهذه القوانين من طرف المسؤولين.

[1] سليمة بن زكة وعز الدين شرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 298_299.

4_النظام18_02 يعتبر أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي أصدر يوم4نوفمبر2018، يتضمن هذا النظام قواعد لممارسة العمليات المصرفية النتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يتكون هذا النظام من 12سادةوأهم ما جاء في هذا التنظيم هوتقديم تعريف للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية حيث عرفّها على أنها "كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أوتسديد فوائد "كما قام هذا التنظيم بعد منتجات الصيرفة التشاركية على النحوالتالي:المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة،

الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الإستثمار، هذا النظام بقي حبر على ورق وألغي مباشرة بعد صدور النظام20_02 عام 2020.

5_النظام 20_02 في إطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية أصدر بنك الجزائر النظام20_02 المؤرخ في 15مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتكون هذا النظام من 24مادة وتتمثل أهم هذه المواد في النظام20_02(الصفحات 7_12)

6_المادة 02:قدم تعريف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث عرفها على أنها هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أوتسديد فوائد بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

7_المادة 04:حدد منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها وهي كما يلي:المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حساب الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار.وما يمكن ملاحظته هوأن بنك الجزائر لم يرخص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزارعة، المساقاة، المغارسة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية في العالم، تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع.

8_من المادة05إلى المادة12:قدم تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية التي تم الإشارة إليها في المادة:04.

9_المواد:13_15_16:بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية التي تم الإشارة إليها في المادة04.

10_المادة:17 في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية ويقصد بها على أنها هيكل ضمن بنك أومؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى أوالمؤسسة المالية.

11_المادة23:نجد أن بنك الجزائر قد ألغى النظام السابق رقم18_02 المؤرخ في 14نوفمبر2018.

يمكن إستنتاج بالرغم من بعض الجوانب الإيجابية التي يتضمنها هذا التنظيم نلاحظ نقص تنظيمات أخرى خاصة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة، فالمصارف الإسلامية في الجزائر ما زالت تخضع لنفس أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك التقليدية وبالتالي لا يأخذ بعين الإعتبار خصوصيتها المنفردة.

نوضح من خلال هذا الجدول أهم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:[1]

جدول2_1 أهم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

القطاعات الرئيسية	الإطار التشريعي	المؤسسات
البنوك	**النظام 02/20**	**مصرف السلام وبنك البركة الجزائري والنوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية.**
التأمين	**المرسوم التنفيذي81/21**	
أسواق المال	**ليس بعد**	/

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على دراسات سابقة لمجلة الصناعة المالية في الجزائر.

يتضح من خلال هذا الجدول أعلاه أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال وليدة العهد وذلك للإفتقادها إلى إطار قانوني شامل للسوق الجزائرية، يأخذ بعين الإعتبار الصناعة المالية الإسلامية ويواكب التطورات المالية العالمية.

[1] **بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات، ورقة بحثية، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد5، العدد2، ديسمبر2021، ص 417.**

المطلب الثاني:آفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تهدف الجزائر إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وإستقرارها وذلك بإصدار قوانين وقواعد لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات البنوك والمؤسسات المالية وكذا أسواق المال والتكافل"التأمين الإسلامي" كما يقوم المجلس الإسلامي الأعلى بأنشطة وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة فضلا عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة.[1]

تأمل الجزائر من خلال إعتماد الصيرفة الإسلامية إلى جذب الإستثمار من الإقتصاد غير الرسمي وخاصة المدخرين الذين عادة ما يخزنزن أموالهم في منازلهم بسبب عدم ثقتهم تجاه بنوك الدولة.

وسيعمل النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة وهما :التقليل من ظاهرة الإكتناز المالي والإستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل بهذا النظام وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام يضيف بيان المجلي الإسلامي الأعلى.

وبغية تحقيق هذا الهدف يجب تعديل القوانين التجارية ذات الصلة مثل الودائع المدنية والتجارية ولودائع سوق رأس المال للسماح بإصدار صكوك مناسبة إلى جانب ذلك يتعين على المنظمين الجزائريين .

[1] بدروني عيسى، مرجع سبق ذكره، ص418.

المطلب الثالث:الشبابيك والنوافذ الإسلامية في الجزائر

في إطار سعي القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التوجهات العالمية نحوتعزيز الشمول المالي وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية برزت آلية الشبابيك والنوافذ الإسلامية كأحد السبل الرئيسة لتقديم هذه الخدمات والتي سوف نوضحها كالتالي :

أولا:متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية:

من أجل فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية لابد من مراعاة العديد من المتطلبات الواجب توفيرها داخل البنك التجارية تتمثل في ما يلي:

1_موافقة بنك الجزائر: يتعين على كل بنك أومؤسسة مالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.[1]

بالإضافة إلى مجموعة من الشروط تتمثل في :[2]

2_الإلتزام الشرعي:يعد الإلتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فتعيين هيئة رقابية شرعية وشددت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، والتأكد على سلامة عقودها وهنا يمكن القول أن النافذة الإسلامية لها إلتزام شرعي.

3_مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية :قبل تقديم ترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق المنتجات الإسلامية يتعين على البنك أوالمؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية المصرفية ويمتد بعد ذلك بما يعرف بالتدقيق الشرعي.

---

[1] **جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد12، 2017، ص105.**

[2] **خطوي منير وبن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إصافات إقتصادية، الجزائر، المجلد5، العدد2، 2021، ص ص94 ـ 96، بتصرف.**

4_الإستقلالية :حيث تكون النوافذ الإسلامية مستقلة ماليا ويجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بنوافذ الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أوالمؤسسة المالية ويجب أن يسمح هذا الفصل بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط نوافذ الصيرفة الإسلامية وتضمن هذه الإستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أوالمؤسسة المالية.

5_تخصيص رأسمال مستقل ومعروف المصدر:من الأفضل تحديد رأسمال مستقل للنافذة وأن يكون هذا المال معروف المصدر بعيدا عن أي إحتمالات لكونه وسيلة اغسيل أموال أوناتج عن لأية تعاملات مشبوهة قانونيا، فضلا عن ضرورة الإبتعاد عن أية شبهات غير شرعية فلابد أن يكون مصدر المال غير مختلط بأموال ربا.

6_الإطار الإداري والتنظيمي: يتطلب فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية إلى متطلبات إدارية كوجود تنظيم إداري مؤهل مكلف بالصيرفة الإسلامية وكذلك تأهيل إطارات بشرية ة يقتضي هذا تحديد صلاحيات وإختصاصات ووظائف تتلائم مع أنشطة الصيرفة الإسلامية وتخصيص عدد ملائم من المستخدمين يتلائم مع عدد وحجم هذه الأنشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات ومنجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها.

ثانيا_واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

سمحت السلطات النقدية والاشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية، ومن أبرز هذه البنوك:[1]

1_ بنك باريبا الجزائر(BNP Paribas El Djazair):

بي إن بي باريبا الجزائر هي شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة بي إن بي باريبا(BNP Paribas) ، تأسس في عام 2002م برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، ولديه شبكة من 70 فرعا في جميع أنحاء البلاد BNP Paribas (2019 El Djazair)، أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب

[1] **منير خطوي ومبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد13، العدد2، 2020، ص ص 928 ـ 929 .**

"البديل"، وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر خصوصا بعد صدور النظام رقم 18 02- المتعلق قواعد ممارسة العمليات الصيرفة التشاركية وتشكيل اللجنة الشرعية من طرف إدارة البنك.

2_ بنك تراست الجزائر(TBA) :

هوبنك برأسمال خاص وفق القانون الجزائري، تم تأسيسه في أفريل 2003م برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار ثم ارتقع عام 2012م إلى 13 مليار دينار أطلق بنك ترست الجزائر نوافذ إسلامية، توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق أحكام الشريعة الاسلامية مثل صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقا لمبادئ الشريعة من خلال منتجها.

3_بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر(Housing Bank) :

بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر هوشركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني (85%) وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر (15%)، تم تأسيسه في أكتوبر 2003م بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، تم إنشاء النوافذ الاسلامية في (Housing Bank 2019 2015) بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس بناء على قرار اتخذته مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم والإستصناع.

4_ بنك الخليج الجزائر(AGB) :

بنك الخليج الجزائر (AGB) هوبنك تجاري تابع لمجموعة برقان بدأ ،)KIPCO(احدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية)Burgan Bank(نشاط البنك في مارس 2004م برأس مال قدره 10 مليار دج يهدف البنك لتلبية رغبات المهنيين والأفراد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية ، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المرابحة السلم والإجارة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

5_ البنوك العمومية:

أعلن وزير المالية أن ثلاثة بنوك عمومية هي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، وبنك التنمية المحلية(BDL) ، ستطلق الصيرفة الإسلامية قبل نهاية سنة 2017، حيث ستوفر للزبائن خدمات مصرفية بديلة، تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية (بلحية (2017)، مثل صيغ المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة الاستصناع السلم، والودائع في حسابات الاستثمار

ثالثا_ الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر:

تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 09/12/2018 النظام رقم 18 02- المؤرخ في 04/11/2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث:تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بالرغم أن الجزائر حديثة التجربة في مجال الصيرفة الإسلامية إلا أنها حققت نوعا من المنافسة من قبل البنوك الربوية في ظل إنعدام المناخ القانوني الملائم، إضافة إلى عقبات عديدة أثرت عليها سلبا.

هذه العراقيل تساهم في إعاقة نموالمصارف الإسلامية وتطويرها في الجزائر وبالتالي كان لابد العمل على تخطي هذه العقبات والعراقيل والعمل على تقوية أساسه لتجنب كافة السلبيات.

المطلب الأول:التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية

إن الصناعة الإسلامية للمصارف في الجزائر حديثة مقارنة بالتقليدية فهي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات بالرغم من كون هذا التوجه قد لاقى إستحسانا واسعا من قبل شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري، ومع التوسع التدريجي لهذا النمط من العمل المصرفي برزت مجموعة من التحديات الداخلية والتي تستوجب الدراسة والتحليل المعمقين لضمان نموه المستدام وتحقيق أهدافه في خدمة الإقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية الشاملة والتي سنعالجها في النقاط الأساسية التالية.

أولا:الكوادر البشرية غير المؤهلة:

إن الكوادر البشرية المؤهلة من أهم مقومات العمل المصرفي الإسلامي، إذ أن العاملين بالمؤسسات المالية التقليدية غير مؤهلين للعمل مباشرة بالمؤسسات المالية الإسلامية.يعد تأهيل العاملين ببنك البركة الجزائري من الناحية الشرعية إشكالا بالغ الأهمية وتتمثل أهم المبررات التي تدعوإلى تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية وبصفة خاصة في الجوانب الشرعية حسب كثير من الباحثين والمهتمين للعمل المصرفي في الأمور التالية:[1]

[1] مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية2008، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة طور ثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الجزائر ، 2019 /2020، ص 317.

1_ضرورة تحقيق الإلتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمال وانشطة المؤسسات المالية الإسلامية:

إذا كان الإلتزام الشرعي هوما يميز العمل المصرفي الإسلامي عن المصارف التقليدية فمن البديهي أن تتحقق المعايير الشرعية كاملة وأن تكون هناك جهة مختصة مؤهلة لتضع تلك المعايير وتراقب تطبيقها، وبدون هذه الآلية تستخدم الثقة في المصارف الإسلامية ولا يوجد ما يطمئن العملاء والجهات الرقابية على ذلك الإلتزام، وبلا شك أن تحقق هذا الشرط منوط بتوفر الطاقات المؤهلة.

2_قلة الخبرة بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية:

تعاني أغلب المصارف الإسلامية في الجزائر من مشكلة العاملين بها حيث أن معظم العاملين بها أصحاب التكوين الإقتصادي والقانوني الحديث لا علم لهم بقواعد الإقتصاد الإسلامي التي تعمل بها هذه المصارف الإسلامية ولا تفقه المعاملات المالية في الإسلام.

فالإلمام بالخطوات العملية والشرعية أهمية بالغة لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية المتعددة والتي لا تطبق في البنوك التقليدية حيث تختلف في مفهومها بضوابطها وإجراءاتها ومخاطرها عن التمويل التقليدي والمتمثل في القروض بفائدة.

3_عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

أدى جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية في الجزائر بحقيقة المعاملات الإسلامية إلى آثار سلبية تعيق عمل ونهضة المصارف الإسلامية لاسيما جدوى المشاريع، فقد نجحت المصارف في إجتذاب المدخرات لكنها لم تنجح في توظيفها مما قلص من حجم عطاءها، فتكوين العامل لا يسمح له بتفهم ولا بإستعاب المعاملات المشروعة في الإسلام فضلا عن أن يطور ويبتكر في مجال عمله وقد أدى هذا أيضا إلى سلبيات أخرى وهي كثرة الأخطاء الشرعية التي يقع فيها العاملون لجهلهم بالقواعد الشرعية.[1]

[1] مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص318.

4_عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المصارف:

وتعني عدم توافر المؤهلين علميا ومهنيا الذين يجمعون بين الفقه المصرفي والإقتصاد، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالإقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية مثل الهياكل الجامعية.

5_إختلاف طبيعة العمل بالمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية:

إن عدم إعطاء أهمية للتدريب المصرفي الإسلامي وعدم مشاركة الهيئة الشرعية في وضع نظام إختيار للعاملين، إضافة لقلة مراكز التدريب المنشأة في البنوك الإسلامية من حيث المنهج العلمي والمدربين المحترفين أوالإدارة الواعية في ظل نظم التعليم الحالية غير مناسبة لتوفير العمالة المدربة والواعية من منظور الشريعة الإسلامية أدى إلى نتائج سلبية منها:

أ_عدم المصداقية مع المتعاملين: تتأثر مصداقية العمل المصرفي الإسلامي لدى المتعاملين بمدى إقتناع العاملين بفكرة المصارف الإسلامية ويمكن التغلب على ذلك عن طريق إعداد برامج تدريبية عن مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي تتضمن الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي، والفرق بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي والمنتجات التي تقدم بالمصارف الإسلامية وضوابطها الشرعية.

ب_عدم تطوير العمل بالمصارف الإسلامية: من النتائج السلبية لعدم تأهيل الكوادر البشرية عدم تطوي المنتجات والأدوات المالية التي تلبي من جهة إحتياجات المتعاملين المتزايدة من المنتجات المصرفية ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة مع البنوك التقليدية.

وهذا مرتبط بتدريب العاملين على أحدث الأنظمة المالية والمصرفية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنمية قدراتهم مع البنوك التقليدية وهذا مرتبط بتدريب العاملين على أحدث الأنظمة المالية والمصرفية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة وتنمية قدراتهم على الإبتكار والتطوير.[1]

[1] مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص319.

ثانيا:العقبات المتعلقة بالشريعة الإسلامية:

يعتبر أساس نجاح المصارف الإسلامية هوإلتزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فالهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، هذا من حيث الإنشاء والتوحيد والأساليب الشرعية ة إيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للحرص على إلتزامها بالأحكام الشرعية، فإن القليل من المصارف الإسلامية من يقوم بذلك رغم توفر المعايير الخاصة بهذه القضايا والتي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وتقيدها بالأحكام الشرعية.

ولذلك فإن البنوك تواجه تحديا كبيرا في إثبات مصداقيتها أمام الناس في هذا الإطار الذي يمثل أساس العمل المصرفي الإسلامي وفي هذا الإطار نلمس عاملين أساسين:

1_الفتوى:

يمكن الإشارة إلى إختلاف علماء الإقتصاد الإسلامي في التوصل إلى فتاوى محددة بشأن شرعية المعاملات المالية المستحدثة وكذا ظهور الفتاوي المعارضة وهذا يشكل عائقا أمام البنوك الإسلامية بشأن زرع الثقة وجدية تفاعلاتها في نفوس عملائها.

2_الرقابة الشرعية:

تعرف الرقابة الشرعية على أنها جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مدى مطابقة أعمال المصرف الإسلامي للشريعة الإسلاميةحيث تواجه عددا من الصعوبات، أهمها:

_عدم تفرغ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعمل في المصارف الإسلامية.

_عدم توفر إجابات مباشرة للأسئلة فيما كتبه الفقهاء السابقين.

_غياب تفهم البنوك المركزية للعمل المصرفي الإسلامي وعدم الإستعانة بأعضاء رقابة شرعية.

_عدم تمتع بعض هيئات الرقابة الشرعية بالقوة القانونية لتحقيق أهدافها.

ثالثا: تحديات تتعلق بالهندسة المالية:

إن الصيرفة الإسلامية تشبه الصيرفة التقليدية من حيث أن كثير من المنتجات الإسلامية ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع ضوابط الشرعية وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الإبتكار والإستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، فحتى الآن ما زالت الأدوات المالية الإسلامية محظورة في الأدوات الكالاسيكية ومتغيراتها.

ورغم ما شهدته سوق الصيرفة الإسلامية من قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كما ونوعا لا تزال في بداية الطريق، فلا زالت تعاني المؤسسات المالية والمصرفية من عدم إستطاعتها إستثمار فائض السيولة االمتجمعة بالسرعة المناسبة حيث أن الأدوات قصيرة الأجل المتاحة حاليا هي أدوات السوق النقدية من أذونات الخزينة وشهادات إبداع تعتبر أدوات سهلة الإستخدام من الناحية الشرعية.

وبالتالي لابد من إبتكار أدوات مالية إسلامية متدرجة من ناحية السهولة في التسييل بحيث يمكن المصارف الإسلامية من الإستعانة بها لأغراض ظروف السيولة عند الحاجة إليها أوعند وجود فائض منها.

الصعوبات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وحتى يتسنى لها الإستفادة من أجواء السوق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة لابد من عنصرين هما:الهندسة المالية والإبتكار وهذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه.[1]

هذه الخطوات مثل :

_وجود مراكز بحث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية وتطوير منتجات إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

[1] مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص320.

_عدم إقتصار الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة إذ لابد عليها أن تشارك في قيادة عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.

_إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعا من التظافر والمساندة بين المصارف الإسلامية وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة .

وتعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من عدم إمتلاكها أدوات مالية بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة على تحويل إستحقاقات موارد الأموال قصيرة الأجل إلى إستثمارات وتحويلات أطول أجلا مع الإحتفاظ بإمكانية تسييل هذه الإستثمارات وقت الحاجة وتحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان، كما أنها لا تمتلك أدوات تمكنها من إستقطاب موارد أموال ذات آجل طويل من العملاء، فالأدوات المالية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية تقتصر على الودائع الجارية الإستثمارية وودائع التوفير وهي تستحق خلال مدة قصيرة بينما تقوم بممارسة نشاطها من خلال اللجوء إلى صيغ إستثمارية وتمويلية متعددة كالمشاركة، المضاربة، والإيجار التمويلي ومعظم هذه الصيغ يصلح للإستثمار طويل الأجل، فهذا الأمر دفع بالمصارف الإسلامية إلى التخلي عن الكثير من الإستثمارات قصيرة الأجل كالمرابحة والمشاركة في مشاريع محددة.

وبالتالي فإن تنويع العمليات الإستثمارية والخوض في المشاريع طويلة الأجل يعتبر من أكبر العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية، عدم توفر سوق الإقتراض ينجم عنه صعوبة في إستخدام الأدوات المالية الإسلامية كسد الإحتياجات المؤقتة للسيولة النقدية للمصرف الإسلامي وبالتالي لابد تطوير الأدوات المالية الإسلامية .[1]

[1] مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص321.

المطلب الثاني:التحديات الخارجية للمصارف الإسلامية

تمكنت المصارف الإسلامية في الجزائر من إثبات جدارتها في العمل المصرفي الإسلامي رغم التحديات المتعلقة بالإطار الداخلي لها، إضافة إلى ذلك تواجه المصارف الإسلامية من جانب آخر بحكم أن هذه المصارف تنشط في بيئة مصرفية لا توفر المناخ الإقتصادي والقانوني والإشرافي والرقابي المناسب مع طبيعة تعاملاتها، وذلك ما يحد من توسع أنشطتها إلى جانب العولمة وتحرير حركات رؤوس الأموال والخدمات والذي أدى بدوره إلى المنافسة القوية، في الخبرة والكفاءات والإمكانيات مقارنة بالبنوك التقليدية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب:[1]

أولا:المناخ الإقتصادي والقانوني غير الملائم:

تمارس المصارف الإسلامية في الجزائر نشاطاتها في ظل مناخ لا يخدم مصالحها ويتعارض مع طبيعتها المالية التي تقوم بها، وهذا التعرض يعتبر من أكبر العقبات التي تواجهها في مسيرتها .

1_الإطار القانوني الغير ملائم:

إن المناخ الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية في الجزائر هومناخ مناسب للمصارف الربوية فالتشريعات المالية والإقتصادية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها صنعت خصيصا لتلك البنوك التقليدية لا للمصارف الإسلامية، ولا توجد في الجزائر تشريعات خاصة بالصيرفة الإسلامية وأجهزة رقابة خاصة تتفهم طبيعة المصارف الإسلامية فضلا على أن الجزائر تحكمها أنظمة وضعية في مجالاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وبالتالي تفقد المصارف الإسلامية البيئة الملائمة لها ومع هذا القصور التشريعي في الحزائر، هناك غياب للإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص يتكامل العمل المصرفي الإسلامي سواء من حيث وجود السوق الثانوية للمصارف الإسلامية أوتوفير أسواق رأس المال الإسلامي بأدواتها وتنظيماتها المختلفة.

[1] مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص320 ـ 321 .

2_عدم كفاية الحماية القانونية:

معظم القوانين المصرفية وقوانين التجارة والنقد وقوانين الملكية العقارية وقوانين الضرائب وغيرها في الجزائر تقف في طريق أداء وتطور العمل المصرفي الغسلامي بوجه عام، وإذا أضفنا إلى ذلك أن معظم إستثمارات المصارف الإسلامية تعتمد إعتمادا تاما على إخلاص وأمانة المستثمرين، نستطيع القول أنه في ظل كل تلك التشريعات الحالية هذه الإستثمارات ليست بمأمن تام .

فالقانون التجاري لم يتكفل بالمنتجات المصرفية الإسلامية كأوراق الإستثمار الإسلامية (الصكوك الإسلامية) والقانون الضريبي لم يراعي خصوصيات المنتجات المصرفية الإسلامية، كالمرابحة التي تقتضي التملك المسبق، مما يؤدي إلى الإزدواج الضريبي لذا فالمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص في الجزائر تواجه مشاكل في الهيكل الضريبي والسياسة المالية، ففي الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الإستثمار وهذا الأمر يدفع أصحاب الأعمال إلى عدم إظهار الأرباح الحقيقية والمبالغة في المصاريف بشكل غير منطقي مما يشكل عائقا أمام نشاط المصارف الغسلامية لا سيما في مجالي المشاركة والمضاربة، ذلك أن أصحاب المشاريع المنتجة والمربحة سوف يتجنبون المصارف الإسلامية لأنهم عن طريق المشاركة لن يتمكنومن إخفاء الأرباح الحقيقية ومنه فإن أهم التحديات القانونية التي تواجه المصارف الإسلامية :

_تحدي القانون التجاري الجزائري.

_تحدي القانون الجبائي الجزائربي.

ثانيا:تحديات العولمة:

حسب التعريف الذي أورده صندوق النقد الدولي تعرف العولمة على أنها التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه إزدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال من أجل الإنتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.[1]

ويعتبر تزايد الإتجاه نحوعولمة المال والإقتصاد من العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية في العالم عموما في الجزائر خصوصا إضافة لتحرير تدفقات التجارة والأموال، وهذا يعني تدويل الأسواق القطرية وزيادة المنافسة ليس فقط مع البنوك الربوية المحلية وإنما منافسة شديدة مع البنوك العالمية التي ستنتقل بخدماتها ورؤوس أموالها داخل الدول الإسلامية بعد إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية تتمتع بإمكانيات مالية وتقنية هائلة .

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية مما يضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الإستثمار والتنمية.

أيضا تواجه البنوك الإسلامية تحديا آخر مرتبط بالعولمة وهوالتطور الهائل في تقنيات الإتصال والمعلوماتية وشبكة الأنترنت فهذه الشبكة مكنت البنوك من مختلف أنحاء العالم من نقل خدماتها المصرفية إلى بيوت ومكاتب العملاء في مختلف أنحاء العالم في ثوان معدودة ويفرض ذلك مسؤولية كبيرة على عاتق المصارف الإسلامية من ضرورة وجودها بشكل نشط وفعال على هذه الشبكة.

ثالثا: عدم وجود سوق مالي إسلامي:

يعرف السوق المالي بأنه المكان الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب على السيولة النقدية بنوعيها النقدي والأوراق المالية المختلفة، فهوالمكان الذي يتلاقى فيه الصيارفة وسماسرة الأوراق المالية لإجراء المعاملات المالية.

[1] **عمر عبد الله كامل، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي، ندوة البركة الثانية والعشرين للإقتصاد الإسلامي، جامعة البحرين، البحرين ، 19 ـ 20 جوان2002، ص3.**

وهذا السوق هومن ضروريات الإستثمار الصحيح، والمصارف الإسلامية في الجزائر تعاني من عدم إمتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة على تحويل إستحقاقات موارد الأموال قصيرة الأجل إلى إستثمارات وتمويلات أطول أجلا من الإحتفاظ بإمكانية تسبيل هذه الإستثمارات وقت الحاجة مع تحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان، كما أنها لا تملك أدوات تمكنها من إستقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة من العملاء، فالأدوات المالية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية تقتصر على الودائع الجارية والإستثمارية وتمويلية متعددة كالمشاركة، المضاربة، الإيجار التمويلي...إلخومعظم هذه الصيغ يصلح للإستثمار طويل الأجل نسبيا، فهذا الأمر دفع بالمصارف الإسلامية إلى التخلي عن الكثير من الإستثمارات والمشاريع الإنتاجية طويلة الأجل والتركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل ومعظم الصيغ التي تعتمدها تصلح للإستثمار طويل الأجل وتحتاج الأعمال المالية والمصرفية إلى وجود شبكة منشرة إنتشارا جغرافيا مناسبا، حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة وفعالية وحتى تستطيع أن تخدم الجمهور في أماكن تواجده أوفي الأماكن التي يرغب أن يحصل على خدمة معينة فيها.

رابعا:العلاقة بين المصارف الإسلامية ببنك الجزائر:

تدخل علاقة البنك المركزي مع البنوك الإسلامية ضمن الأطر القانونية والتنظيمية المفروضة من الدولة لتنظيم عمل البنوك

والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، وتذكر أهم المحاور التي تشكل هذه العلاقة في النقاط التالية[1]:

1_ الاحتياطي الاجباري:

ليس هناك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي الاجباري على الحسابات الجارية نظرا لعدم وجود فروقات جوهرية بين البنك الإسلامي والتقليدي في هذا الخصوص، ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي الاجباري على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعة لاستثمارها والبنك ليس مدينا بما لأصحابها وإنما هومؤتمن عليها فقط، ومن ثم لا يوجد التزام عليه بردها كاملة لأصحابها اللذين يعتبرون شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أوخسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي الاجباري سوف يعطل

[1] **خولة بونعاس، علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية، مجلة أبحاث، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2020، ص ص10 ـ 11.**

جانب من أموال المودعين. وفي هذا الشأن لا يقوم البنك المركزي الجزائري بالتفريق بين أنواع الحسابات فيما يخص تطبيق نسبة الاحتياطي الاخباري لدى البنوك الإسلامية، ويتم تطبيق نفس النسبة لكل البنوك العاملة في الجزائر سواء إسلامية كانت أوتقليدية. حيث عرفت هذه النسبة تعديلات كثيرة خلال السنوات الأخيرة فمثلا خلال سنة 2016 كانت 8%، 2017 انخفضت إلى 4% ثم تم رفعها إلى 8 خلال سنة 2018 لتشهد ارتفاعا جديدا خلال نفس السنة إلى 10%، وفي سنة 2019 تم رفعها في شهر فيفري إلى 12% لتعود إلى الانخفاض خلال شهر ديسمبر من نفس السنة إلى نسبة 12%10 . ويطبق بنك الجزائر هذه النسبة على البنوك الإسلامية دون مراعاة لطبيعة الحسابات.

2_الرقابة على الائتمان:

تمثل الرقابة على الائتمان أهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود. وتلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط للائتمان فالمصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنها في نفس الوقت تتأثر سلبا بسريانه عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية إضافة إلى تعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهوالأمر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على أصحاب الودائع . فالبنوك الإسلامية في الجزائر لا تعامل معاملة خاصة في هذا الشأن، حيث تطبق عليها نفس الترتيبات المطبقة على البنوك التقليدية دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية فيما يخص صيغ التمويل بين البنكين.

3_ضمان الودائع:

حسب المادة 7 من النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، تلتزم البنوك بالدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة. ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا واستنادا إلى مؤشرات الإشراف، نسبة هذه العلاوة في حدود 01. حيث تقوم شركة ضمان الودائع بتحصيل العلاوات المستحقة وايداعها في حساب مفتوحلدى بنك الجزائر، كما يتعين عليها التحقق من توظيف هذه الموارد في أصول آمنة، وهوالأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراء سندات

مصدرة أومضمونة من طرف الدولة. في هذا الصدد تواجه البنوك الإسلامية مشكلتين: الأولى وهي عدم التفريق بين طبيعة الودائع أوالحسابات المودعة لديها كما تم ذكره سابقا، والثانية أن توظيف تلك العلاوات المحصلة من طرف شركة ضمان الودائع يتم في شكل سندات الخزينة والتي يترتب عنها فوائد وهوما يتنافى مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

4_ رقابة البنك المركزي:

إن البنوك الإسلامية تمتثل لرقابة البنك المركزي وفقا للترتيبات التي ينص عليها القانون كاملة، إلا أنها تعاني من مشكلة تقديم بياناتها وقوائمها للبنك المركزي وفقا لنماذج معدة خصيصا لتناسب بيانات البنوك التقليدية. حيث تعد المضاربة والمشاركة والمرابحة كتسهيلات الثمانية حسب نوعية الضمان، كما تصنف الحسابات الاستثمارية التي تشارك في الربح والخسارة باعتبارها وديعة ثابتة الأجل. فالبنوك الإسلامية في هذه الحالة تواجه مشكل إزدواجية العمل، ولا تختلف البنوك الإسلامية في الجزائر عن هذه الحالة فهي لا تعاني من مشكلة فيما يخص رقابة بنك الجزائر عليها، فهي تقوم بتقديم بياناتها بصفة دورية لهذا الأخير ولكنها ملزمة بإرسال هذه البيانات والقوائم وفقا لنماذج تلاءم البنوك التقليدية.

5_ المقرض الأخير:

تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائه على سعر الفائدة ، كما تقوم بمنح أداة الخصم وإعادة الخصم للبنوك والتي لا تستفيد منها البنوك الإسلامية كونها لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والبنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من نفس الأمر دون محاولة لتكييف أدوات تتلاءم مع خصائص هذه البنوك، فتلجأ البنوك الإسلامية إلى طرق أخرى لإعادة التمويل.

6_ السيولة القانونية:

يحدد بنك الجزائر نسبة السيولة القانونية التي يجب أن تحتفظ بها البنوك من خلال المادة 03 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، على أن البنوك يجب أن تقدم في كل الحالات معامل سيولة يساوي على الأقل 100%17. وتعاني البنوك الإسلامية في هذه الحالة من مشكلة انخفاض نسبة السيولة مقارنة مع البنوك التقليدية بسبب عدم تعاملها بسندات الخزينة التي تدخل ضمن احتساب

النسبة، وهوالأمر الذي يؤدي بها إلى تعطيل استثمار الأموال المودعة الديها. كما تدخل الحسابات الاستثمارية في احتساب هذه النسبة والتي كما سبق التطرق إليه فإنه لا يوجد التزام على البنك الإسلامي بردها كاملة لأصحابها، وهوما يؤثر في احتساب هذه النسبة.

خامسا:محدودية الإستثمار والمنتجات الإسلامية:

وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:[1]

حصر النظام رقم02/20 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية صيغ وذكرها بالتفصيل :المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية في حين تم إستثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة، والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده ما دام متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية حيث يشكل هذا التحديد قيدا من الناحية العملية للإبتكار، وهذا كله راجع إلى قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر .حيث تعتبر تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر حديثة نسبيا كونها لا تزيد عن عشرين سنة وكذلك تختلف الأسواق المالية فلا توال الأسواق النقدية وأسواق رأس المال متخلفة من حيث هياكلها كفاءتها وكذا عدد المتدخلين فيها، بالإضافة إلى غياب الأدوات المالية الإسلامية وغياب سوق مالي إسلامي.

على الرغم من أن المصارف الأغسلامية بنزك إستثمار بالدرجة الأولى إلا أن أقسام الإستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى عدم الإهتمام بالقدر الكافي بالبحث عن فرص الإستثمار وتقييمها من منظور إسلامي، وقد تترتب على ضعف جهاز الإستثمار العديد من المشاكل من أهمها:

_توافر فائض سيولة لفترات طويلة نسبيا، وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصارف خاصة أن نظام التمويل بالمشاركى يتطلب دراسة وترتيبا يستغرق بعض الوقت، ولعدم وجود شبكة مصرفية إسلامية لكي تستثمر فائض السيولة فيما بينها وتتعرض المصارف الإسلامية أحيانا لخسارة جانب من أموالها بسبب بعض المتعاملين الغير أمناء

[1] **خطوي منير وبن موسى أعمر، مرجع سبق ذكره، ص98.**

الذين يلجؤون إلى إخفاء بعض المعلومات والتلاعب في نتائج النشاط مستغلين بعض الثغرات في نظم المتابعة وحسن نوايا هذه المصارف.

_بالإضافة إلى مخاطر أخرى تتعرض لها المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف التقليدية ومنها:[1]

1_مخاطر الإئتمان: يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر مخاطر تنجم عن إخفاء العميل أوالطرف المقابل في الوفاء بإلتزاماته بموجب الشروط المتفق عليها فهي تتجسد في مخاطر التمويل التي تنتج عن إستحقاق الأقساط والإيجارات (مثل المرابحة والإجارة)وعمليات تمويل رأس المال(مثل السلم أوالإستصناع أوالمضاربة).

2_مخاطر السوق:وهي تلك المخاطر التي تشمل معدّل الأرباح أوالعائد ومخاطر الإستثمار المشترك بالإضافة إلى تغيرات قيمة سعر صرف العملات وما لها من تأثير على موجودات البنك.

[1] **التقرير السنوي2009، الجزائر، مجموعة البركة المصرفية، 2010، ص21.**

المطلب الثالث:متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تكتسب الصيرفة الإسلامية في الجزائر أهمية متزايدة بإعتبارها رافدا من روافد التنمية الإقتصادية وقطاعا واعدا لإستقطاب شريحة واسعة من التعاملين ومع هذا النموالإهتمام تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة للمتطلبات الأساسية اللازمة لتأسيس وتطوير هذا النوع من الصيرفة في البيئة الجزائرية.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز المتطلبات التي ينبغي توافرها لضمان نشأة وتطور صناعة مصرفية قوية والتي سنقدمها من خلال النقاط التالية:[1]

أولا:متطلبات متعلقة بعلاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية:

إن طبيعة المصارف الإسلامية وعدم إستعمالها للفوائد يتطلب تحديد علاقتها مع البنك المركزي بشكل لا يعيق أعمالها ولا يعيق أعمالها ولا يغير من وضعيتها المالية أويضر أصحاب الأسهم والودائع أوالعملاء الآخرين، وهذا يعني تحليل طبيعة علاقة المصارف الإسلامية مع البنك المركزي ومن خلال النظرية والتطبيق تبرز الحاجة إلى أسس **علمية** وواقعية تتحدد على أساسها الحقوق والواجبات لكل من أطراف العلاقة .

1_ضرورة إيجاد بديل لملجأ الأخير للإقراض:

_يعتبر البنك المركزي هوالملاذ الأخير للمصارف التجارية فإذا إحتاجت إلى السيولة لجأت إليه وأخذت ما تحتاج إليه بفائدة .لكن المصرف الإسلامي لا يلجأ إلى البنك المركزي لأنه يقدم تلك السيولة إما عن طريق خصم الأوراق أوعن طريق الاقتراض ولما كان هذان الأسلوبان غير مقبولان في النظام الإسلامي لكونهما يقومان على الفائدة، فإن المصرف الإسلامي لا يستطيع الإستفادة من التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية ومن هنا تنشأ مشكلة الملجأ الأخير للإقراض.

_تقديم التمويل من البنك المركزي للمصارف الإسلامية على أساس التمويل بالمضاربة .

[1] دهليس سمير، مداخلة بعنوان :آليات ومتطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الرابع حول تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018، ص17.

_تخصيص نسبة الإحتياطي النقدي لمقابلة حسابات الإستثمار الموجهة لإحتياجات سيولة المصارف الإسلامية.

_تقديم التمويل من البنك المركزي للمصرف الإسلامي كقرض حسن.

2_نسبة الإحتياطي القانوني:

إن تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني على المصارف الإسلامية مثلما تطبق على المصارف التقليدية وهذا يسبب لها مشكل كون أن طبيعة المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أوعطاءا، لهذا وجب على بنك الجزائر إيجاد حل لهذا المشكل حيث إقترح مصرف البركة على مسؤولي بنك الجزائر بعض الحلول وهي:

_أن يتم إعفاء المصارف الإسلامية من هذه الفائدة على الإحتياطي القانوني .

_أن توضع هذه الأموال في حساب خاص وتصرف في حالة الضرورة في إعادة الخصم.

_أن يتم فتح حساب خاص لدى بنك الجزائر وتوضع فيه هذه الفوائد في إنتظار صرفها في المشاريع والمساعدات الخيرية.[1]

3_معدل كفاية رأس المال:

إن طبيعة الموجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية تختلف بشكل كبير عن موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عنه عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال كما تم إقتراحها من قبل لجنة بازل للمصارف الإسلامية .إن أشهر تطبيق لنسبة بازل هوبازل المطبقة عالميا سنة2017، وبما أن بنك الجزائر يفرض على المصارف الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة المطبقة في المصارف التقليدية دون مراعاة لخصوصية هذه المصارف لذا نرى أفضل طريقة لحل هذا الإشكال هوتبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس

[1] **تعليمة، التعليمة 2001.01 المؤرخة في 11فيفري2001 المتعلقة بنظام الإحتياطي القانوني.**

الخدمات المالية الإسلامية IFSBبماليزيا سنة2005ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB هيئة دولية تقدم خدماتها للهيئات الإشرافية والرقابية بما يضمن إستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.[1]

ثانيا:متطلبات خاصة بالبيئة الخارجية للمصارف الإسلامية:

لقد أصدرت بعض قوانين وتشريعات تنظم عمل المصارف الإسلامية، فكان لهذه الخطوة دور كبير في إنتشار وتطوير العمل المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى أن بعض الدول قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي.

1_تقنين العمل المصرفي:

تعمل المصارف الإسلامية في ظل ثلاث أنواع من الأنظمة المصرفية فبعض الدول قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي مثل: إيران، السودان، وبعض الدول أصدرت قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية ومن بين هذه الدول الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الكويت، اليمن، ماليزيا، تركيا .[2]

قد كانت لهذه الخطوة الأثر الواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي أما في الجزائر ما زالت تعمل المصارف الإسلامية في ظل القوانين التي صيغت لأجل المصارف التقليدية بما يتوافق مع أهدافها .

لهذا وجب على الجهات المعنية من وزارة المالية وبنك الجزائر جمعية البنوك والمؤسسات المالية ولكل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية ويحدد العلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية ولكي يسهل مراقبتها وتظهر نتائجها .[3]

[1] ناصر سليمان، إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، ملتقى أزمة النظام المالي والمصري الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 15 ـ 16.

[2] محمود سحنون، آليات إنفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، على الموقع:
www.islamfin.go-forum.net تم الإطلاع عليه بتاريخ 29أفريل2025، 12:45سا.

[3] حسين محمد الميزة، حوار مع جريدة الشروق اليومي، على الموقع:
www.echoroukonline.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 29أفريل2025، 14:30 سا.

2_تنمية الثقافة المصرفية الإسلامية:

إن نجاح نموالصيرفة الإسلامية يستلزم بيئة إسلامية ومجتمع يفهم طبيعة عمل المصرف الإسلامي غير أن البيئة أوالمجتمع الذي ولدت فيه المصارف الإسلامية قد إعتاد التعامل مع النظام المصرفي التقليدي منذ زمن طويل وصار يجهل الكثير من أفرادها مفاهيم وأساسيات العمل المصرفي الإسلامي، لهذا وجب على المصارف الإسلامية السعي إلى توعية الناس بأهمية التمويل الإسلامي وتوضيح خصوصيات لجذب الكثير من الناس.[1]

3_ تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها:

إن التعاون بين المصارف الإسلامية يعتبر واجبا مفروضا على هذه المصارف بالإضافة إلى الفوائد الكثيرة التي يحققها لها، ويمثل إستجابة لدعوة الإسلام إلى التعاون وتظافر الجهود.[2]

[1] ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، الجزائر، 2002، ص266.

[2] ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص338.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول أن الجذور الأولى لنشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الثمانينات مع ظهور الحاجة إلى خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تغيرت وتطورت تدريجيا من خلال فتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية وكذلك يعتبر كل من بنك البركة وبنك السلام الجزائر الرائدين في تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة كالمرابحة ، الإجارة، التحويل الإسلامي وحسابات الاستشعار ، حيث تزايد الطلب على هذه المنتجات والاقبال عليها، وبالرغم من هذا النموالتدريجي ، إلا أن الحصة السوقية لا تزال محدودة بسبب بعض التحديات التنظيمية والهيكلية من أبرزها غياب الاطار القانوني والتشريعي الذي ينظم عمل التبوك الاسلامية ومحدودية الكوادر المتخصصة في المالية الأسلامية. والمنافسة الغير المتكافئة مع البنوك التقليدية التي تملك بنية تحتية وانتشارا أوسع وغيرها من المعيقات التي تتعرض لها الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لذا لابد من الاصلاحات الهيكلية، وتحديث القوانين لتعزيز مكانة الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

شهدت المالية الإسلامية في الجزائر في السنوات الأخيرة دعم من القطاع الحكومي، وسعت إلى تطويرها من خلال تهيئة المناخ الملائم لعملها، لأنها أصبحت ضرورة حتمية يجب مراعاتها لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، مما يعزز ويدعم التنمية. فالتمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقراراً وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلباً من المواطن الجزائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا. فالشريعة الإسلامية كفيلة بتحصين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات.

وبالرغم من حداثة المصارف الإسلامية وقصر عمرها مقارنة بالمصارف التقليدية، فإنها استطاعت أن تثبت جدارتها ومكانتها على الساحة المصرفية، وذلك من خلال زيادة حجم المعاملات المالية المصرفية. ولم يتوقف الأمر على هذه المصارف بل تعدى إلى تقديم هذه المعاملات من طرف المصارف التقليدية التي بدورها أصبحت تتنافس مع المصارف الإسلامية لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.

وقد واجهت المصارف الإسلامية منذ نشأتها تحديات تعيق استمرار نشاطها من ناحية عدم الإيمان بالفكرة التي تطبقها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وأنها تختلف عن المصارف التقليدية في بعض التسميات فقط، أومن ناحيتي عدم توفير الدعم اللازم من طرف الجهات الرسمية وخصوصاً في حالة تواجدها في بيئة مصرفية تقليدية أوالإطار القانوني غير الملائم لطبيعة عملها. ناهيك عن التحديات التي تواجهها مع العملاء بسبب قلة الوعي المصرفي الإسلامي وغيرها من التحديات، مما يستدعي البحث عن مجموعة من الحلول والمتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وعلى ضوء ما سبق قمنا باختبار صحة فرضيات الدراسة.

❖ **الفرضية الأولى:**

صحيحة فالمساعي والجهود التي بذلتها الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب عليها من طرف الزبائن الذين فضلوا التعاملات المالية المتوافقة مع تعاليم الإسلام وأحكام الشريعة لأنها توفر مجموعة من الأنشطة لا توفرها المصارف التقليدية الربوية، ومنها المشاركة في الربح والخسارة، كما أنها تشجع أيضًا على الاستثمار وتحرم الاكتناز.

❖ **الفرضية الثانية :**

صحيحة، فالنوافذ المصرفية الإسلامية التي فتحتها البنوك ساهمت في تلبية جزء من المتطلبات الاقتصادية وتطوير الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية، حيث ساعدت على توسيع العمل المصرفي الإسلامي وزيادة الطلب عليه. ويتجلى ذلك من خلال الإحصائيات الأخيرة لبنك الجزائر وإحصائيات البنوك التجارية التي استحدثت نوافذ إسلامية.

لذا، تُعتبر عملية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من بين الحلول ومنتجا مُبتكرا لتحقيق التنويع الاقتصادي، كما أنها ساهمت في ارتفاع عدد الزبائن في كلا النوعين من التعاملات المصرفية الإسلامية والتقليدية بعد استحداثها. وبالتالي، أدت إلى تعبئة المزيد من المدخرات واستقطاب موارد مالية لتمويل التنمية والاستقرار المالي والاقتصادي.

❖ **نتائج الدراسة:**

بعد دراسة وتحليل الموضوع، أفضى البحث إلى الخروج بجملة من النتائج موجزها فيما يلي:

1_تعتبر الصيرفة الإسلامية من الأنظمة والنشاطات المصرفية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتزامها العقائدي، مما يجعلها تختلف عن سائر المصارف في قواعد العمل وأهدافه وآثاره.

2_أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات، خاصةً خضوعه لنفس القوانين واللوائح التي تُطبَّق عادةً على العمل المصرفي التقليدي.

3_حققت الصيرفة الإسلامية في الجزائر رغم قصر تجربتها والتحديات التي تعيقها نتائج مرضية تتجلى أساساً في تضاعف أرباحها ورفع قيمة رأس مالها.

4_تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحوالصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تبني المصارف التقليدية تقديم خدمات مصرفية إسلامية موازية لخدماتها الربوية، وبالتالي تعبئة المزيد من المدخرات.

5_ لم يراعي بنك الجزائر أي خصوصية للمصارف الاسلامية في تحديده لنسبة الملاءمة وكفاية رأس المال، لذا لا بد من تقنين العمل المصرفي. وكذا تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر من خلال نسبة الاحتياطي القانوني دور الملجأ الأخير صالح للإقراض ، نسبة السيولة...إلخ

6_ تعكس التجربة الماليزية نموذجا يدمج الفكر الاسلامي والفكر الاقتصادي الحديث ويعتبر التخطيط الجيد والدعم الحكومي والاهتمام بالعنصر البشري، بالإضافة إلى تنوع المنتجات والقدرة على الإبتكار من اهم العوامل التي ساعدت. على نجاح هذه التجربة.

7_ نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات الضرورية ، على غرار إصدار قانون خاص بالصيرفة الاسلامية ، وأن يخضع العمل المصرفي الاسلامي لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية، وتطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الاسلامي وضوابط شرعية.

8_هناك حاجة إلى أدوات مالية إسلامية متنوعة ومبتكرة مثل ، الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الأسلامية لجذب المزيد من الأموال وتنويع الاستثمارات.

التوصيات والحلول:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، هناك مجموعة من التوصيات والمقترحات لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1_تحديث الإطار القانوني من خلال وضع قوانين وتشريعات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يسهل عمل البنوك الإسلامية ويساعد في تحول المصارف الجزائرية نحوالعمل المصرفي الإسلامي.

2_إنشاء هيئة رقابية مستقلة متخصصة في الصيرفة الإسلامية لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية والرقابة الفعالة على المؤسسات المالية الإسلامية.

3_تدريب الكوادر البشرية توفير برامج تدريبية متخصصة للموظفين في البنوك والمؤسسات المالية حول مبادئ الصيرفة الإسلامية وآليات عملها.

4_التوعية العامة تنظيم حملات توعوية لزيادة فهم الجمهور لمزايا الصيرفة الإسلامية وكيفية الاستفادة منها.

5_تطوير المنتجات المالية تصميم منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل التمويل العقاري الإسلامي.

6_تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية تطوير قنوات مصرفية إلكترونية لزيادة إمكانية الوصول وسهولة الاستخدام.

7_التعاون الدولي :بناء شراكات مع بنوك ومؤسسات مالية إسلامية عالمية للاستفادة من خبراتها وتجاربها الناجحة.

8_تشجيع الاستثمارات دعم القطاع الخاص والمشاريع المشتركة لتطوير حلول جديدة وتحسين المنتجات والخدمات الإسلامية.

9_التكامل مع النظام المصرفي التقليدي :الاستفادة من الخبرات المتبادلة بين النظامين المصرفيين.

10_دعم السلطات النقدية ضرورة أن تولي السلطات النقدية في الجزائر الاهتمام الكافي والجاد لتطوير وتوسيع السوق المالية الإسلامية.

11_الدعم السياسي يرتبط نجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدعم الإرادة السياسية، مما يسمح بالتعايش بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي.

❖ **آفاق الدراسة:**

بالرغم من سعينا للإلمام بكل الجوانب لهذا الموضوع وفي ظل هذه النتائج المتوصل إليها، إلا أننا ندرك أن هناك نقاط لم نوفها حقها وأخرى لم نشملها بالدراسة، هذه الدراسة يمكن أن تكون إنطلاقة لبحوث قادمة نذكر منها:

- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها : دراسة حالة بنك البركة.
- دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية: دراسة مقارنة.
- التمويل بالمشاركة كبديل للقروض التقليدية: دراسة حالة بنك السلام.
- استراتيجيات التسويق المصرفي في البنوك الإسلامية: بين الخصوصية الدينية والمنافسة السوقية.
- دور المصارف الإسلامية في دعم التنمية المحلية والمستدامة في الجزائر.
- تحليل سلوك المستهلك الجزائري تجاه الصيرفة الإسلامية: الدوافع والمعوقات.
- آفاق التعاون بين البنوك الإسلامية الجزائرية والمؤسسات الدولية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

_أولا: الكتب:

1_فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتب الحديث.أربد، 2006.

2_ناصر الغريب، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية ـ منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 1996.

3_فؤاد بن حدو، قضايا إقتصادية معاصرة، الجزء الثالث، ط1، سلسلة بحوث في الإقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2023.

4_حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، ط1، دار سراج للنشر، الجزائر، ط2009.

5_سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مكتبة الريام للنشر، الجزائر، 2006.

6_عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية للبنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1425هـ.

7_نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، الجزائر، 2013.

7_عبد العظيم أبوزيد، بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفكر، سوريا، 2004.

8_أحمد جابر بادران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 1999.

9_ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، الجزائر، 2002.

ثانيا: المجلات والملتقيات:

أ_المجلات:

1_ أميرة مرابطي، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد02، العدد4، الجزائر، 2022.

2_عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر القرن 18 الماضي، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، المجلد19، العدد2، 2013.

3_عبد الرزاق بوعيطة، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، المجلد9، العدد09، 2018.

4_عبد الرزاق بوعيطة، تقييم الدور الإقتصادي لمصرف السلام الإسلامي(دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري)مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، مجلد12، العدد2.

5_سليمة بن زكة وعزالدين شرون، واقع الصيرفة في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، جامعة 20أوت1955 سكيكدة، الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، مجلد10، العدد2، 2022.

6_سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والإقتصاد، المجلد7 العدد13، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والإقتصاد، قسنطينة، الجزائر، 2018.

7_بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات، ورقة بحثية، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد5، العدد2، ديسمبر2021.

8_جعفر هني مُحَّد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد12، 2017.

9_خطوي منير وبن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إصافات إقتصادية، الجزائر، المجلد5، العدد2، 2021.

10_منير خطوي ومبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد13، العدد2، 2020.

11_خولة بونعاس، علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية، مجلة أبحاث، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2020.

12_نبيلة باديس وآخرون، أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، مجلد6، العدد2، الجزائر.

13_دنيا شوقي دنيا، المعاملات الإسلامية في البنوك العربية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، دبي، العدد241، 1422هـ.

14_فريجة مُحَّد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد22، الجزائر، 15ديسمبر2017.

15_مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، أهمية ودور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، العدد7، الجمهورية العربية السورية، 2023.

16_حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية ضمن رؤية ماليزيا2020، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية2392 .5302:* EISSN:2588.2457PISSN، الجزائر، 2020/1/7.

17_وهيبة بن شوك وعبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، تقييم آداء النظام المالي الإسلامي للفترة2010.2018، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، الجزائر، مجلد3، عدد2، 2020.

18_رقية بوطويل وصبرينة بوخاري، الإبتكار المالي الإسلامي، تجربة سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد8، العدد16، 2021.

19_بياس منيرة وفالي نبيل، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية، المجلة الدولية للمالية الريادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد3، العدد1، 2020.

20_أحمد بوريش ولشهب الصادق، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، العدد 1، 2015.

21_منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، الجزائر، مجلد5، عدد1، 2022.

ب_الملتقيات:

1_بودية فاطمة وكحلي فتيحة، طبيعة البعد الإقتصادي والإجتماعي لصناديق الإستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقص، تونس2013.

2_هناء مُحَّد هلال الحنيطي، مداخلة ضمن ملتقى المصارف الإسلامية، بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية بعنوان بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، دبي، الإمارات الأيام31ماي إلى03جوان2009.

3_فارس مسدور، مداخلة بعنوان الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامي والتقليدية، أيام18.19. 20أفريل2010، جامعة سطيف، الجزائر.

4_عمر شابرا وطارق الله خان، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ورقة مناسبات رقم3، 2000.

5_بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الجزائر،2012.

6_دهليس سمير، مداخلة بعنوان :آليات ومتطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الرابع حول تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018.

7_ناصر سليمان، إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، ملتقى أزمة النظام المالي والمصري الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2009.

8_قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي وإعادة التأمين، أبوظبي، الدورة التاسعة، 6.1رجب1415، الموافق ل9/4 ديسمبر1994.

9_مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات، كوالا لامبور، 2005.

ثالثا:الرسائل العلمية:

1_ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستر، قسم الشريعة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.2007.

2_حمزة شودار، علاقة االبنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية ـ دراسة تطبيقة حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري ـ، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.2006.

3_لخصر مرغاد وحدة رايس، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر، مذكرة ماجستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، الجزائر، 2001.

4_طايبي وهيبة، مسألة الفوائد في إطار البنوك الإسلامية، مذكرة لشهادة الماجستر في القانون، كلية الحقوق، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

5_عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

6_مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية2008، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة طور ثالث، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة الجزائر، 2020/2019.

رابعا: المقالات والمؤتمرات:

1_فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة حالة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة سليمان بن عبد الله الماجد، السعودية، 10ماي2016م.

2_مُحَمَّد كريم قروف، متطلبات تطبيق أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري، مقال منشور في موقع مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الموقع:

3_أحمد مُحَمَّد السعد ومُحَمَّد وجبه الحنيني، بدائل المسعف الأأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، مؤتمر حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات، 31ماي .3جوان2009.

4_محيسن وف.م، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 1جوان2019.

5_عمر عبد الله كامل، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي، ندوة البركة الثانية والعشرين للإقتصاد الإسلامي، جامعة البحرين، البحرين و20.19جوان2002.

6_حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 21.20مارس2010.

7_كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة.

Retrieved From https://www.alaraby.co.u/economie/2019/2/19.

Whcxokribdc. #182/id/dettails/article/com .kantakji .giem :// http تم الإطلاع بتاريخ:25مارس2025، علر الساعة16:00.

خامسا:الأنظمة والقوانين:

1_قانون رقم 10.90 المؤرخ في 14أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية ج ج د ش، الجزائر، العدد18، 16.

2_تعليمة، التعليمة 2001.01 المؤرخة في 11فيفري2001 المتعلقة بنظام الإحتياطي القانوني.

3_النظام رقم 02.20، المؤرخ في 20رجب عام1441 الموافق ل15مارس2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريد الرسمية، العدد16، الجزائر، الصادر بتاريخ24مارس2020.

سادسا:المواقع بالعربية :

1_عن مصرف الجمهوريةhttps://www.jban.ly (Jumhouria ban) الصيرفة الإسلامية، ليبيا، تاريخ الإطلاع:2025/04/24، 13:56سا.

2_موسوعة ويكيبيديا الحرة، المنتجات والخدمات والعقود المالية الإسلامية، تم الإطلاع:2025/04/28، سا12:30.

3_القرض البنكي الجزائري(cpa) حساب التوفير الإسلامي، مديرية التسويق والإتصالhttps://www.cpa.ban.dz، الجزائر، 2025/04/29، 13:45سا.

4_فريق تحرير(منصة تمويل)سوق الصفحة الرئيسية المدونة الإمتثال للشريعة "كل ما تريد معرفته عن حسابات التوفير الإسلامية"، ديسمبر2024.

5_مصرف البركة، الجزائر. أنظر للموقع: https : //www . albaraka_bank.dzتاريخ الإطلاع 2025/03/29، 17:30.

6_وكالة الأنباء الجزائرية، للبنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http: //www.aps.dz/ar/economie

7_التقرير السنوي2009، الجزائر، مجموعة البركة المصرفية، 2010.

8_محمود سحنون، آليات إنفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، على الموقع:

9_حسين مُحَمَّد الميزة، حوار مع جريدة الشروق اليومي، على الموقع:

www.echoroukonline.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 29أفريل2025، 14:30.

www.islamfin.go-forum.net تم الإطلاع عليه بتاريخ 29أفريل2025، 12:45سا.

سابعا :المواقع بالفرنسية:

1_Clarisse, Y, Le Parlement donne le feu vert aux obligation islamiques, lepoint.fr, 17/09/2009.Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites-economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux- obligation islamiques/916/0/378138

ملاحق

ملحق رقم 01: تطور مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزئر

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب إتفاقية التأسيس بتاريخ1990/02/26 في الجزائر.
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر بنك البركة في 1991/05/20.
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر(البركة والأمان سابقا)سلامة للتأمينات حاليا في2000/03/26.
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة(مؤسسة عمومية)، التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003 وموّل هذا الصندوق مشاريع صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب بدون أي فوائد ورافقه حينها شعار أعطه المال ليصبح مزكيا هوالآخر.
2005	تنظيم ملتقى دولي حول :المصارف الإسلامية:واقع وآفاق العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر(السلام)في شهر2006/06، إعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية.
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية، في عدة جامعات جزائرية.
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية في عدة جامعات.
2011إلى2013	إطلاق حملة لا للفوائد الربوية، التي أنطلقت في 2011 بعدد مشاركين يفوق 9ألاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الإجتماعي، وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية وكانت أهم مطالب لبحملة هوإلغاء سعر الفائدة المحدد 1%في لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائري AGBفي 2003/12/15 من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق(بنك برقان)وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، ففي عام 2013 كانت 22%من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي.

2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن ومنح شهادات في تخصصات الإقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي.
2015	إنعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة في الجزائر ونوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائرين.
2016	مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية، وكذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للإقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لإستقطاب الأموال، خاصة وأن التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20%من الأموال المتداولة ضمنا للتعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو350 مليار دولار.
2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة45التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أوما يسمى بالقروض التساهمية أوالتشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي المتمثل في المذهب المالكي. تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية وهي بنك"القرض الشعبي الوطني"وبنك"الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط"وبنك"التنمية المحلية" من خلال التعديلات في قانون القد والقرض التي تنص على وجه الخصوص مواده 67، 68، 73 والذي يتوقع أن ينجح في إستقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز ال5 سنوات.
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مؤشرات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.